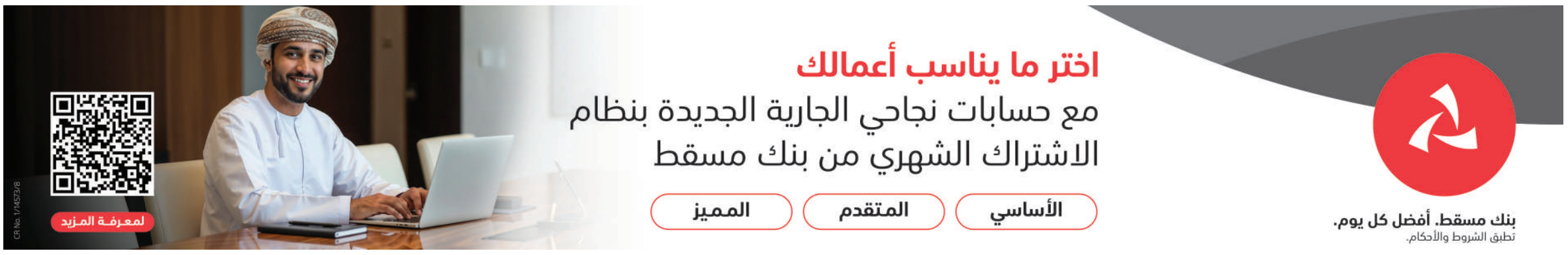

الرُّؤيَة
الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911
٢٠٠ بيسة

www.alroya.om
info@alroya.info
alroyanewspaper

الأحد ٧ من رجب ١٤٤٧ هـ الموافق ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٥م - العدد رقم ٤٢٥٥
12 صفحة
Sunday 28 December 2025 - issue No (4255)

اليوم.. انتهاء مرحلة التسجيل لحضور «معًا نتقدم»

مسقط- الرؤية

تنتهي اليوم الأحد مرحلة التسجيل لحضور ملتقى «معًا نتقدم» في نسخته الرابعة، والذي تنظمه الأمانة العامة لمجلس الوزراء كلَّ عام بتوجيهاتٍ سامية من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه؛ حيث لاقت مرحلة التسجيل هذا العام تفاعلًا كبيرًا وإقبالًا واسعًا من قِبَل شريحة واسعة من المواطنين.

ويهدف الملتقى- المقرَّر إقامته يومَيْ ٨ و٩ فبراير ٢٠٢٦، إلى ترسيخ مبدأ الشراكة المجتمعية في اتخاذ القرار، والتواصل الفاعل بين الحكومة والمجتمع لتذليل الصعوبات ومناقشة التحديات ومواكبة التطلعات، وإشراك المواطنين في رحلة البناء والتطوير من خلال رؤاهم البنّاءة لدعم السياسات والبرامج التنموية، وإيضاح توجهات الحكومة وأولوياتها في كل مرحلة، وإطلاع المجتمع على سياساتها وبرامجها ومُبادراتها بشفافية.

اقرأ في الأحد الممتاز:

شكاوى متزايدة من صعوبة الامتحانات.. وأولياء أمور: رفقًا بالطلبة! 04
مختصون لـ«الرُّؤيَة»: اللامركزية تدعم مسيرة التنمية وتُسرِّع إنجاز المشاريع 05
«جهاز الاستثمار» يطلق «هامات» لدعم رواد الأعمال 10
إجراءات مكافحة الإغراق تحمي المنتجات الوطنية والسيادة التجارية 11

تتويج القطاع الصناعي بجائزة «القطاع الذهبي» ضمن جائزة الرؤية الاقتصادية

مسن: عُمان تشهد نهضة صناعية مُتسارعة.. و«الخمسية الحادية عشرة» تركز على الإنتاج الذكي

7% نموًا سنويًا في الناتج الصناعي.. والصادرات تتجاوز 7 مليارات ريال

مسقط- الرؤية

تُوِّجَ القطاع الصناعي في سلطنة عُمان بجائزة «القطاع الذهبي» ضمن جائزة الرؤية الاقتصادية في نسختها الثالثة عشرة لعام ٢٠٢٥، وذلك تأكيدًا للنقلة النوعية التي حققتها الصناعات التحويلية خلال الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٢١- ٢٠٢٥) والإنجازات المتوالية خلال الفترة الماضية، وترسيخًا لدور الصناعة كمحرّكٍ رئيس للتنويع الاقتصادي المُستدام.

ويأتي هذا التتويج في وقتٍ يشهد فيه القطاع الصناعي حراكًا متسارعًا على المستويات التشريعية والإنتاجية والاستثمارية، حيث نجحت سلطنة عُمان في صياغة هوية صناعية مُتجددة، وضعت التصنيع في صميم السياسات الاقتصادية، وأسهمت في تعزيز موقع السلطنة على الخارطة الاقتصادية العالمية. وأكد سعادة الدكتور صالح بن سعيد مسن، وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتجارة والصناعة، أن هذا التتويج ثمرةٌ للجهود الوطنية التي انطلقت مع بداية الخطة الخمسية العاشرة، مشيرًا إلى أن حصول القطاع الصناعي على لقب القطاع الذهبي يُعد شهادة اعتزاز بمسيرة حكومية أعادت صياغة السياسات الصناعية وحدّثت التشريعات لتهيئة بيئة استثمارية منافسة عالميًا. وقال سعادته- في تصريحات بهذه المناسبة- إنَّ سلطنة عُمان نجحت في تحويل الصناعة إلى محرّكٍ فعلي للتنويع الاقتصادي، مبينًا أنَّ المرحلة المُقبلة، مع انطلاق الخطة الخمسية الحادية عشرة، ستُركِّز على مصانع الإنتاج الذكي وتبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لضمان استدامة الريادة. وعكست المُؤشرات الاقتصادية حجم التَّحول الذي شهده القطاع؛ حيث سجل الناتج الصناعي نموًا سنويًا بلغ ٧٪، وتجاوزت الصادرات الصناعية ٧ مليارات ريال عُماني بنهاية عام ٢٠٢٤، فيما بلغ حجم الاستثمارات الصناعية الأجنبية المباشرة نحو ٢,٨ مليار ريال عُماني بنهاية عام ٢٠٢٤. كما ارتفع عدد الكوادر العُمانية العاملة في القطاع إلى أكثر من ٥٧ ألف موظف.

03

73.3% مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي

مسقط - العُمانية

أفادت وزارة الاقتصاد بأنَّ مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغت ٧٣,٣ بالمائة حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، مقارنة مع ٧٢,٥ بالمائة في عام ٢٠٢٤، كما ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية إلى نحو ٢١,٠ مليار ريال عُماني حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، مقابل ٢٠,٤ مليار ريال عُماني خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، في حين سجل معدل النمو الحقيقي لهذه الأنشطة ٣,٤ بالمائة حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري، مقارنة بـ ٤,٢ بالمائة في عام ٢٠٢٤.

09

حاتم الطائي يكتب:

لولد فُسحة الأمل

لم يكُن الأمل يومًا ضربًا من الخيال أو مُخدِرًا لتغييب الوعي، وإنما جرعة من التَّفاؤل الواعي الممزوج باليقين في تحقق الأهداف التي نرسمها بعناية، وما أحوجنا هذه الأيام للتَّحلي بهذا التفاؤل الباعث على الأمل؛ سواء على المستوى الوطني لعُماننا الحبيبة، أو على المستوى الشخصي لكل فرد يعيش على تراب هذا الوطن العزيز الشامخ.

والحديث عن الأمل يتزامن مع نفحات عامٍ جديد يُرسل تباشيره هذه الأيام، فبينما ننزع عن أنفسنا رداء عامٍ مضى بكل ما فيه من تحديات ونجاحات، نتأهب لعامٍ مُقبلٍ بخطى وئيدة، تلوح في أفقه شمس هذا الأمل وقمره، لتبعث فينا الدفء والنور، وتمنحنا الطاقة والإرادة لمُواصلة العمل الجاد والإنجاز الصادق، ولنتحلى كذلك بالصبر ليكون عونًا لنا على الإصلاح والمُضي قُدمًا في مسيرة التَّقدم والازدهار.

عُمان اليوم تُوشك أن تبدأ عامًا جديدًا من نهضتها المُتجددة، نهضةٌ ترسّخت بقيم العطاء والعمل الجاد الذي لا يعرف التَّراجع أو الاستسلام للظروف الطارئة؛ فنجحت في أن تشق طريقها نحو الاستقرار، رغم التحديات الداخلية والخارجية. إنَّها النهضة الهيثمية المُتجددة بنور الأمل العُماني، والمُفعمة بقوة العدالة الاجتماعية والإصرار على البذل. يقترب العام الجديد وعُمان الخير والسلام تنعم بالاستقرار والأمن، في مُحيط إقليمي غير مستقر، ومنظومة دولية تُعاني من اختلال القوة والعدالة، لكن الحكمة العُمانية نجحت في أن تُجنِّب أبناء هذا الوطن التَّداعيات التي نشهدها من حولنا، فاستمرت سفينة النوخذة تمخر عباب البحار، وتنشر قيم التَّسامح والتعايش في أنحاء العالم.

> الأمل طاقة النور التي تمنحنا القوة لمُواصلة السعي نحو المستقبل

يدنو العام الجديد، وقد تحقق لعُمان الكثير من الإنجازات، اقتصاديًا ودبلوماسيًا وفي شتى المجالات، فعلى مستوى الميزانية العامة للدولة، تتواصل الأرقام الإيجابية المُبشرة بتقلُّص العجز المالي واستمرار سداد الديون، بالتوازي مع مُعدلات إنفاق عام متوازنة تُلبي الاحتياجات التنموية. وعلى الرغم من الاستقرار النسبي لمتوسط سعر برميل النفط، إلّا أنَّ الجهود لم تتوقف من أجل مُواصلة التنويع الاقتصادي، ما انعكس في حجم الإيرادات الجارية غير النفطية التي بلغت في الربع الثالث من العام ٢٠٢٥ نحو ٢,٤ مليار ريال، فيما تصل التقديرات المعتمدة بالإيرادات غير النفطية إلى ٣,٥٧ مليار ريال بنهاية عام ٢٠٢٥. ومع ختام هذا العام، نكون قد انتهينا من تنفيذ خطة التنمية الخمسية العاشرة، بمُؤشرات إيجابية عكست الحرص على تنفيذ المُبادرات التي تضمنتها الخطة عند بدء تنفيذها في ٢٠٢١، فيما نبدأ خلال أيام قليلة تنفيذ خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة، والتي تمثل ثاني الخطط الخمسية في رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، ما يُؤكد أنَّ الجهود الرامية للنهوض باقتصادنا الوطني تمضي على قدم وساق.

النجاح الاقتصادي توازى كذلك مع نجاحات وطنية أخرى، في مجالات التعليم والصحة والتنمية المستدامة، فقد حقق عدد من الجامعات العُمانية مراكز مُتقدمة في عدد من المُؤشرات والتصنيفات الدولية، وهو ما يتماشى مع مُستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، كما افتُتح العديد من المشروعات التنموية في جميع المُحافظات، وحقق أبناؤنا نجاحات مرموقة في مسابقات محلية وإقليمية ودولية. وكل هذه القصص الناجحة تُعزز في نفوسنا الأمل في الغد المُشرق، واليقين بأنَّ هذا الوطن ماضٍ نحو تحقيق كل الأهداف التي يطمح لها أبناؤه الأوفياء البررة، وبسواعدهم الفتية، وإمكانياتهم المعرفية، ونبوغهم العلمي، والأهم من ذلك كله، بوفائهم لقائد هذا الوطن المُعظم حفظه الله ورعاه.

الأمل العُماني يترسخ يومًا وراء يوم، وعاماً تلو الآخر، وجيلاً بعد جيل، إنه جِين عُماني خالص؛ فالعُماني لم يكن يومًا مُتشائمًا ولم يفقد الأمل ولم يُصبه الإحباط، ففي أصعب الظروف ينظر العُماني إلى النور القادم في آخر النفق، ليمضي نحوه مُشعلًا في نفسه جذوة الأمل التي تهديه إلى هذا النور، فيصل بكل جدارة إلى ما كان يسعى إليه.

> النهضة المُتجددة تبعث آمال التقدم والازدهار والرخاء في وطننا الحبيب

هكذا يجب أن نكون ونحن مقبلون على عام جديد، مُشمِّرين عن سواعد الجد، وآخذين بأسباب التَّقدم والحضارة، مُتحلّين بالأمل الإيجابي القائم على الوعي والفعل، وليس الأمل السلبي المبني على التصورات الساذجة ورغبات التَّمني والرجاء دون عمل حقيقي وجهد ملموس.. أملٌ يرتكز على فَهم الواقع وتحليله، بل ونقده، النقد الموضوعي البنَّاء الهادف إلى تصويب المسارات، والإيمان بالقدرة على تغيير هذا الواقع نحو الأفضل والأجمل والأكثر خيرًا لوطننا.

ولذلك، ونحن نتمسّك بتلابيب الأمل، علينا أن ننشد التطوير والتحسين من واقعنا المُعاش؛ ففي قطاع التعليم، تتعاظم أهمية تطوير المناهج وأساليب التدريس وأن نُصحح الهدف من التعليم، فليس الهدف أن يتعلم الطالب لكي نضعه تحت الاختبار في نهاية العام، وإنما لكي يمضي في مسيرة التعليم مُستفيدًا من كل كلمة قرأها وكل كتاب اطلع عليه، وكل معلومة ترسخت في ذهنه، فلا معنى لتعليم لا يبني المهارات، ولا يُؤسس لعقلية نقدية. كما لا يجب أن نستمر في نظام تعليمي يطلب فيه المُعلم من طلبته «حفظ» النصوص، بدلًا من نقدها وتحليلها. علينا أن نبني نظامًا تعليميًا يحُض على الإبداع والتأمل، ويُحفز مهارات الابتكار ليس فقط للحصول على درجة أو تقييم مُرتفع في هذه المادة أو تلك، وإنما ليكون هذا الابتكار أسلوب حياة ومُمارسة يومية. نريد نظامًا تعليميًا يغرس حُب التعليم والتعلُّم في نفوس الطلبة، وأن يمنح التلميذ في بداية مسيرته الرغبة الكفيلة بمواصلة هذا المشوار طوال عمره، وليس فقط حتى يحصل على الشهادة. نأمل نظامًا تعليميًا يحث على الفضول المعرفي ويُعزز ملكات التفكير والبحث، عندئذٍ سينطلق أبناؤنا من ضيق «الحفظ والتلقين» إلى فضاءات المعرفة والاطلاع ولذة الإبداع والابتكار.

ويبقى القول.. إنَّ الأمل الذي نتحدَّث عنه يمتد إلى قطاعات الصحة والتنمية الشاملة والخدمات الاجتماعية.. أملٌ نمنحه لكل مواطن يشكو في صمت من تحوّلات الحياة ومنعطفاتها، وقد أنهكه الركض وراء لقمة العيش ويحلم باليوم الذي يهدأ فيه قلبه وفكره، ويطمئن فيه على أبنائه.. أملٌ في المُستقبل الذي يسعى له كل إنسان، آخذًا بأسباب النجاح.. أملٌ بحجم هذا الوطن الكبير، الشامخ كجباله العالية، المتدفق كمياه أفلاجه المُنسابة.. تحلُّوا بالأمل واعملوا من أجله؛ لأنَّ الأمل هو طاقة النور التي نعبر من خلالها إلى الحياة التي نُريد ونسعى لها.

> تطوير التعليم وتحسين الخدمات للمواطن من أبرز آمال العام الجديد

تماشيًا مع مستهدفات «عُمان 2040» واحتياجات التنمية الحديثة

جهود متواصلة لرفع كفاءة منظومة التقاضي وتعزيز استقلالية القضاء وموثوقيته

مسقط- العُمانية

سعت سلطنة عُمان في السنوات الأخيرة إلى تحسين نظامها القضائي التجاري من خلال إنشاء بيئة قانونية وقضائية عادلة وفعّالة لتعزيز ثقة المستثمرين عبر تأسيس محكمة الاستثمار والتجارة المتخصصة كخطوة مهمة من المجلس الأعلى للقضاء، مما يُسهم في تعزيز الاستقرار الجاذب للاستثمار.

وتأتي هذه الإجراءات ضمن الجهود السامية لتحديث التشريعات لتتناسب مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» واحتياجات التنمية الحديثة، إذ شهد القطاع القانوني والقضائي تحسينات في كفاءة التقاضي وتقليل التكاليف، بالإضافة إلى تعزيز استقلالية القضاء وموثوقيته.

وفي هذا الإطار، نفذت سلطنة عُمان إصلاحات مؤسسية أسهمت في تعزيز موثوقية النظام القضائي، فتمت إعادة هيكلة المجلس الأعلى للقضاء بموجب المرسوم السلطاني رقم ٣٥/ ٢٠٢٢، ووضعه تحت إشراف مباشر من جلالة السلطان المعظم- حفظه الله ورعاه- وشملت هذه الهيكلة إنشاء جهة قضائية مستقلة تُدير المنظومة القضائية بعيدًا عن أي تأثيرات تنفيذية، مع منح المجلس الأعلى للقضاء صلاحيات إدارة شؤون القضاة والمحاكم، واعتماد معايير لضمان اختيار القضاة الأكفاء ذوي الخبرات المناسبة وفق آليات موضوعية، مع التركيز على تدريبهم وتطوير مهاراتهم على نحو مستمر. وتهدف هذه الإجراءات إلى دعم حيادية القضاء ومصداقيته؛ بما يعزز ثقة الأطراف، سواءً كانوا مواطنين أم مستثمرين أجانب، بأن نزاعاتهم ستُحل بشكل عادل وموضوعي، بغض النظر عن جنسياتهم أو أوضاعهم. وسعت سلطنة عُمان إلى تحسين كفاءة وسرعة عملية التقاضي، بما يؤثر إيجابًا على بيئة الأعمال، واعتمدت آليات جديدة تسهم في تسريع عملية الفصل في المنازعات، سواء من خلال تحديث القوانين والإجراءات، أم من خلال استخدام التقنيات الحديثة في إدارة القضايا. وأصدرت سلطنة عُمان مجموعة من القوانين تهدف إلى تسريع عملية الفصل في القضايا، ومن أبرزها قانون تبسيط إجراءات التقاضي لبعض المنازعات الذي صدر بالمرسوم السلطاني رقم ١٢٥ / ٢٠٢٠، وبموجب هذا القانون أُجريت تعديلات تهدف إلى تقليل التعقيدات في الدعاوى التجارية والمدنية، كما صدر قانون محكمة الاستثمار والتجارة بالمرسوم السلطاني رقم ٣٥/ ٢٠٢٥، الذي حدد مددًا زمنية لكل مرحلة من مراحل الدعوى التجارية والاستثمارية، ووضع جداول زمنية ملزمة لتقديم المذكرات والردود والفصل في القضايا، بهدف تسريع إجراءات التقاضي وتوفير حلول «سريعة وفعّالة» لأطراف النزاع. وتضمن قانون محكمة التجارة والاستثمار إنشاء مكتب تهيئة الدعاوى، ويضم مجموعة من القضاة والمساعدين القانونيين لإعداد ملف الدعوى وإكمال نواقص المستندات التي تسهم في الفصل في الدعوى، كالسجل التجاري، وتبادل الردود والتعقيبات قبل نظر الدعوى وتحديد أول جلسة لها، وأسهمت هذه الخطوة بشكل ملحوظ في تقليل التأخيرات الإجرائية التي تعيق الفصل في الدعاوى.

وتتماشى جهود سلطنة عُمان على المستوى الإقليمي في تسريع التقاضي التجاري مع الاتجاه السائد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ إذ تسعى من خلال اعتماد آليات مثل الجداول الزمنية الملزمة والأنظمة الرقمية المتكاملة إلى مواكبة أفضل الممارسات في تسريع عملية الفصل في المنازعات، بما يسهم في تحسين ترتيب سلطنة عُمان في المؤشرات الدولية الخاصة بإنفاذ العقود، ويجعل النظام القضائي العُماني خيارًا أكثر جاذبية لحل المنازعات بدلًا من اللجوء إلى التحكيم أو المحاكم الأجنبية.

وإلى جانب تقليص إجراءات التقاضي، أولت سلطنة عُمان أهمية كبيرة لتقليل التكاليف المالية المتعلقة بالتقاضي، بما يُمكّن الشركات- خصوصًا الصغيرة والمتوسطة- من الوصول إلى القضاء دون عوائق مالية، وقام المجلس الأعلى للقضاء بإجراء مراجعة شاملة لرسوم الخدمات القضائية بالتعاون مع وزارة المالية، وأسفرت المراجعة عن تخفيض ١٤ رسمًا وإلغاء ٥ رسوم، وهدفت إلى كفالة حرية التقاضي وتعزيز كفاءة الخدمات القضائية، وضمان تقديم خدمات قضائية وعدلية عالية الجودة للمستفيدين، وتحسين بيئة الأعمال.

ومن أبرز التغييرات في الرسوم القضائية اعتماد نظام الشرائح الجديد لتقدير رسوم الدعاوى، الذي يهدف إلى توحيد الرسم بين المحكمتين الابتدائية والاستئنافية وفقًا لقيمة المطالبة المالية؛ حيث انخفضت بعض الرسوم بأكثر من ٩٥ بالمائة، مما يضمن فعليًا «حرية التقاضي» ويشجع الشركات الصغيرة على المطالبة بحقوقها من خلال القضاء دون القلق من تكاليف الرسوم.

وأوضح فايز بن مبارك المسكري مدير دائرة شؤون كاتب العدل بالمجلس الأعلى للقضاء، أن هذه المراجعة تأتي في إطار استراتيجية سلطنة عُمان لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات من خلال تقديم خدمات قضائية عالية الجودة بتكاليف معقولة ومتوازنة. وأضاف أن هذا التوجه يتماشى مع جهود تحسين تصنيف سلطنة عُمان في المؤشرات الدولية المتعلقة بسهولة ممارسة الأعمال وحل النزاعات التجارية، وإلى جانب تخفيض رسوم المحكمة، تُحدد أتعاب المحاماة في سلطنة عُمان بناءً على السوق وطبيعة كل قضية، لكنها تظل عمومًا ضمن حدود معقولة مقارنة بالعديد من الدول، ويرجع ذلك إلى قصر فترة النزاع وقلة عدد الجلسات المطلوبة، بفضل استخدام الإجراءات الإلكترونية وسرعة الفصل في القضايا، ما قلل العمل القانوني المطلوب من المحامين، وانعكس في تقليل التكاليف الإجمالية للتقاضي على المستثمر.

وأشار إلى أن إجراءات التقاضي في سلطنة عُمان أصبحت أكثر كفاءة وسرعة وأقل تكلفة مقارنة بما كانت عليه سابقًا، وهذه التحسينات تشجع المستثمرين الأجانب؛ حيث استطاعت سلطنة عُمان تحقيق توازن مهم بين قضاء سريع وعادل ومتاح للجميع، دون زيادة التكاليف أو تعقيد الإجراءات، مما يعزز الثقة ببيئة الاستثمار.

وفي سياق الانفتاح القانوني لسلطنة عُمان على العالم، قام المشرّع العُماني بتطوير آلية واضحة وفعالة للاعتراف بالأحكام الصادرة من المحاكم الأجنبية وتنفيذها داخل سلطنة عُمان، وتعد هذه القضية مهمة للمستثمرين الأجانب، إذ يتيح النظام القانوني العُماني هذه الإمكانية وفق شروط وضوابط تضمن تحقيق التوازن بين احترام الأحكام القضائية الأجنبية وسيادة القانون العُماني.

وتعد سلطنة عُمان جزءًا من عدة اتفاقيات دولية وإقليمية تهدف إلى تسهيل تنفيذ الأحكام بشكل متبادل، حيث وقّعت على اتفاقية تنفيذ الأحكام والإنابات والإعلانات القضائية لدول مجلس التعاون في عام ١٩٩٦م، التي تضمن الاعتراف المتبادل بأحكام المحاكم بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وانضمت إلى اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي لعام ١٩٨٣م، وصدقت عليها في عام ١٩٩٩م، التي تنظم الاعتراف بالأحكام بين الدول العربية.

وإلى جانب القضاء الرسمي، تعزّز سلطنة عُمان آليات الحل البديل للنزاعات، وعلى رأسها التحكيم التجاري كخيار فعال للمستثمرين، فالتحكيم يمنح الأطراف مرونة في اختيار المحكمين والإجراءات، وسرية في المناقشات، وإمكانية الفصل السريع في القضايا المعقدة دون المرور بمراحل التقاضي المطوّلة.

وتدرك سلطنة عُمان أهمية التحكيم كوسيلة موثوقة لحل النزاعات التجارية، لذا أرست إطارًا قانونيًا ومؤسسيًا يواكب أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

ولتحسين البنية الأساسية المؤسسية، أُنشئ مركز عُمان للتحكيم التجاري بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٨/٢٦ كهيئة مستقلة غير ربحية تحت إشراف غرفة تجارة وصناعة عُمان، ويهدف إلى تقديم منصة تحكيم تتماشى مع المعايير الدولية وتكون متاحة للشركات العُمانية والأجنبية، وحقق المركز تقدمًا ملحوظًا من خلال وضع قواعد تحكيم مستوحاة من أفضل الممارسات العالمية. وأعلن المركز في بداية العام الجاري أنه أكمل إعداد مسودة محدثة لقواعد التحكيم الخاصة به، تتضمن تحديثات تتماشى مع المعايير الدولية الحديثة وتسهّل إدارة القضايا بفعالية، بما في ذلك إدخال إجراءات إلكترونية. ويُتوقع أن يزداد الإقبال على التحكيم، سواء على النطاق المحلي أم الدولي، في سلطنة عُمان، خاصة في القطاعات التي تتطلب طابعًا فنيًا، أو تلك التي يفضل مستثمروها السرعة والسرية في الحل، مثل قطاعات البناء والطاقة وتقنية المعلومات وغيرها.

للوقوف على تطبيق اللوائح والقوانين المنظمة للقطاع

وكيل «الثروة السمكية» يتفقد جهود الرقابة المائية وحماية الموارد البحرية وضمان استدامة الثروة السمكية

صلالة- الرؤية

نفذ سعادة المهندس يعقوب بن خلفان البوسعيدي، وكيل وزارة الثروة الزراعية السمكية وموارد المياه للثروة السمكية، جولة تفقدية، شملت الشريط الساحلي الممتد من منطقة الأشخرة إلى رأس مدركة بمحافظة ظفار؛ مرورًا بالمناطق الشرقية والوسطى؛ بهدف الاطلاع على الجهود المبذولة في تعزيز الرقابة المائية وحماية الموارد البحرية وضمان استدامة الثروة السمكية.

وتأتي هذه الجولة في إطار متابعة وتعزيز التعاون المشترك بين وزارة الثروة الزراعية السمكية وموارد المياه ووحدة التفتيش بمؤسسة الأمن والسلامة، بما يسهم في تنظيم ومراقبة الأنشطة المرتبطة بالسوق السمكي، والحد من المخالفات، وتطبيق اللوائح والقوانين المنظمة للقطاع، بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد البحرية ويحافظ عليها للأجيال القادمة.

وخلال الجولة، أكد سعادة وكيل الوزارة على الأهمية البالغة للالتزام بالقوانين والأنظمة الوطنية المنظمة لقطاع الثروة السمكية، مشددًا على أن كل من تسوّل له نفسه عرقلة عمل رجال تنفيذ القانون أو الإضرار بالموارد الوطنية سيُعرّض نفسه للمساءلة القانونية وفق الأطر المعمول بها، وأن حماية الثروة البحرية مسؤولية وطنية مشتركة لا تقبل التهاون أو التجاوز.

وأوضح سعادته أن مؤسسة الأمن والسلامة تمثل ركيزة أساسية في منظومة الرقابة البحرية، لما تضطلع به من مهام نوعية في حماية الموارد المائية، وضبط المخالفات، وتعزيز الانضباط في الأنشطة البحرية، بما يتماشى مع السياسات الوطنية وأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

وتضمن برنامج الجولة لقاءات ميدانية مع الأهالي وأبناء المناطق الساحلية، حيث استمع سعادة الوكيل إلى آرائهم وملاحظاتهم، مؤكدًا حرص الوزارة، بالتعاون مع مؤسسة الأمن والسلامة، على تحقيق المصلحة العامة، وحماية حقوق المواطنين العاملين في قطاع الثروة السمكية، وتعزيز الشراكة المجتمعية باعتبارها عنصرًا داعمًا لاستدامة هذا القطاع الحيوي.

شرطة عُمان السلطانية

إعلان

تعلن شرطة عمان السلطانية - إدارة العلاقات والأعلام الأمني - عن إقامة مزاد إلكتروني عام على منصة مزادات شرطة عمان السلطانية لبيع مجموعة من المركبات المستعملة عبر الموقع الإلكتروني (www.rop.mzadcom.om) ابتداءً من يوم الخميس 1 يناير 2026م لمدة يوم واحد.

ويمكن معاينة المركبات المعروضة للبيع خلال الفترة من 29 - 31 ديسمبر 2025م من الساعة الثامنة صباحًا حتى الثانية عشرة ظهرًا في ساحة حجز المركبات بالإدارة العامة للنقليات بمرتفعات المطار.

وفق الشروط التالية:

- التسجيل في الموقع الإلكتروني: www.rop.mzadcom.om
- الالتزام بدفع مبلغ تأمين قدره (500) خمسمائة ريال عماني عبر الموقع الإلكتروني غير قابل للاسترداد في حال عدم سداد قيمة المركبة المشتراة أو عدم القيام بإجراءات تسجيلها ونقلها خلال المدة المحددة.
- تسديد رسوم الدلالة وقدرها (2%) من قيمة المركبة مضافًا إليها (5%) ضريبة القيمة المضافة.
- سداد قيمة المركبة بواسطة التحويل الإلكتروني خلال (48) ساعة عمل.
- تسجيل ونقل المركبة خلال (3) أيام بعد دفع قيمتها تجنبًا لغرامة تأخير قدرها (5) خمسة ريالات عن كل يوم بعد انتهاء الفترة المحددة دون أن تتحمل شرطة عمان السلطانية أي مسؤولية في حالة فقدانها أو تلفها.
- لا تتحمل شرطة عمان السلطانية والموقع الإلكتروني للمزادات أي مسؤولية في حال عدم تطابق صورة أو وصف أي مركبة معروضة مع الواقع ولا تضمن صلاحيتها أو سلامتها الفنية.
- لمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني (www.rop.mzadcom.om) أو الاتصال على الرقم (98886154).

صدور الطبعة الجديدة من كتاب «عُمان البحري السنوي 2026»

مسقط- الرؤية

أصدر المكتب الهيدروغرافي الوطني العُماني بالبحرية السلطانية العُمانية الطبعة الجديدة من كتاب عُمان البحري السنوي ٢٠٢٦.

ويحوي الكتاب في طبعته لهذا العام العديد من المعلومات المهمة التي تخدم كافة مرتادي البحار والمهتمين في هذا الجانب، منها: جداول المد والجزر، وشروق وغروب الشمس، وقائمة الإشارات اللاسلكية، وقائمة الأضواء الملاحية، وفهرس الخرائط الملاحية العُمانية، والقائمة الوطنية لحطام السفن الغارقة، وجدول المسافات بين الموانئ العُمانية وبعض الموانئ القريبة للدول المجاورة، إلى جانب تغطية الكتاب لعدد من الموانئ التجارية وموانئ الصيد بسلطنة عُمان.

جامعة التقنية تُصدر العدد الثاني من مجلة «آفاق»

مسقط- الرؤية

أصدرت جامعة التقنية والعلوم التطبيقية العدد الثاني من مجلتها الفصلية الشاملة «آفاق» «Horizons»، الصادرة عن دائرة التواصل والإعلام بالجامعة، في إطار سعيها لتعزيز الحضور الإعلامي والمعرفي، وتسليط الضوء على منجزاتها الأكاديمية والبحثية، ومواكبة تطلعاتها المستقبلية في مجالات التعليم والابتكار وخدمة المجتمع؛ كمؤسسة تعليمية رائدة، وشريك فاعل في تحقيق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠». ويضم العدد الثاني من المجلة، الصادر في ديسمبر ٢٠٢٥، مجموعة ثرية من المواضيع والتقارير والحوارات والمقالات الاستطلاعية والدراسات التحليلية التي تسهم في إثراء النقاش حول قضايا التعليم العالي وتوجهاته المستقبلية محليًا وعالميًا. ويسلط العدد الضوء على قصص نجاح طلابية، ومبادرات علمية وابتكارية، إضافة إلى مواضيع متخصصة تعكس دور الجامعة في إعداد الكفاءات الوطنية، وتعزيز التنمية المستدامة. وركّز العدد على خريجي الجامعة بوصفهم ركيزة أساسية في بناء الاقتصاد الوطني، حيث أبرز إسهاماتهم في مختلف القطاعات الحيوية، وقدرتهم على تحويل المعرفة الأكاديمية إلى تطبيقات عملية تسهم في تطوير سوق العمل وقيادة مستقبل المهن في سلطنة عُمان. وتناول العدد عددًا من البرامج الأكاديمية النوعية التي تقدمها الجامعة، وفي مقدمتها برنامج بكالوريوس التقنية الحيوية التطبيقية، الذي يجسد توجه الجامعة نحو التعليم المرتبط بالبحث العلمي والتطبيق العملي، ويعكس حرصها على مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات التنمية المستدامة والتطورات العلمية الحديث.

ضمن جائزة الرؤية الاقتصادية في نسختها الثالثة عشرة

مسن: تتويج القطاع الصناعي بجائزة «القطاع الذهبي» ترجمة للجهود الحكومية الداعمة للتنويع الاقتصادي

د.صالح بن سعيد مسن

- الجائزة شهادة اعتزاز بمسيرة حكومية أعادت صياغة السياسات الصناعية وحدّثت التشريعات لتهيئة بيئة استثمارية منافسة عالميًا
- عُمان تشهد نهضة صناعية متسارعة تعزز مكانتها على الخارطة الاقتصادية العالمية
- «الخمسية العاشرة» أعادت تشكيل المشهد الصناعي وركّزت على التنويع الاقتصادي المستدام
- «الخمسية الحادية عشرة» تركز على الإنتاج الذكي وتبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة
- 7% نموًا سنويًا في الناتج الصناعي.. والصادرات تتجاوز 7 مليارات ريال
- القصابي: ترجمة «الاستراتيجية الصناعية 2040» إلى منجزات ملموسة مع نمو قياسي في التراخيص الصناعية

مسقط- الرؤية

تُوِّجَ القطاع الصناعي في سلطنة عُمان بجائزة «القطاع الذهبي» ضمن جائزة الرؤية الاقتصادية في نسختها الثالثة عشر لعام ٢٠٢٥، وذلك تأكيدًا للنقلة النوعية التي حققتها الصناعات التحويلية خلال الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٢١- ٢٠٢٥) والإنجازات المتوالية خلال الفترة الماضية، وترسيخًا لدور الصناعة كمحرّكٍ رئيس للتنويع الاقتصادي المستدام. ويأتي هذا التتويج في وقتٍ يشهد فيه القطاع الصناعي حراكًا متسارعًا على المستويات التشريعية والإنتاجية والاستثمارية، حيث نجحت سلطنة عُمان في صياغة هوية صناعية متجددة، وضعت التصنيع في صميم السياسات الاقتصادية، وأسهمت في تعزيز موقع السلطنة على الخارطة الاقتصادية العالمية.

نهضة صناعية مُتسارعة

وأكد سعادة الدكتور صالح بن سعيد مسن، وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتجارة والصناعة، أن هذا التتويج ثمرةٌ للجهود الوطنية التي انطلقت مع بداية الخطة الخمسية العاشرة، مشيرًا إلى أن حصول القطاع الصناعي على لقب القطاع الذهبي يُعد شهادة اعتزاز بمسيرة حكومية أعادت صياغة السياسات الصناعية وحدّثت التشريعات لتهيئة بيئة استثمارية منافسة عالميًا. وقال سعادته- في تصريحات بهذه المناسبة- إن سلطنة عُمان نجحت في تحويل الصناعة إلى محرّكٍ فعلي للتنويع الاقتصادي، مبينًا أن المرحلة المقبلة، مع انطلاق الخطة الخمسية الحادية عشرة، ستُركِّز على مصانع الإنتاج الذكي وتبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لضمان استدامة الريادة.

وذكر سعادته أن النهضة الصناعية تجلّت في تدشين وافتتاح عددٍ من المشاريع الاستراتيجية الكبرى، من بينها مصنع «كروة للسيارات» بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، ومصنع «سانفيرا للكربون» بمحافظة ظفار، إضافة إلى مصفاة الدقم ومجمع لوى للصناعات البلاستيكية، كما شهد القطاع الانتهاء من إنشاء مصنع «يونايتد سولار» لإنتاج البولي سيليكون، دعمًا لتوطين سلاسل التوريد المرتبطة بصناعة الألواح الشمسية.

وفي قطاع الأمن الدوائي، قال سعادته: «دُشّنت مصانع فليكس وظفار وميناجين للصناعات الدوائية، وأسهمت هذه المشاريع في رفع الناتج الصناعي، ونقل التكنولوجيا المتقدمة، وتوطين سلاسل الإمداد، واستقطاب الكوادر الوطنية». وعكست المؤشرات الاقتصادية حجم التحول الذي شهده القطاع؛ حيث سجل الناتج الصناعي نموًا سنويًا بلغ ٧٪، وتجاوزت الصادرات الصناعية ٧ مليارات ريال عُماني بنهاية عام ٢٠٢٤، فيما بلغ حجم الاستثمارات الصناعية الأجنبية المباشرة نحو ٢,٨ مليار ريال عُماني بنهاية عام ٢٠٢٤. كما ارتفع عدد الكوادر العُمانية العاملة في القطاع إلى أكثر من ٥٧ ألف موظف.

وعلى الصعيد الدولي، حظي الحراك الصناعي في سلطنة عُمان بإشادة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «يونيدو»، التي وصفت سلطنة عُمان بأنها واحدة من الدول الصاعدة صناعيًا، مشيدةً بتسارع الصناعات عالية التقنية وبناء سلاسل القيمة المتقدمة، مؤكدةً أن الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠ تمثل نموذجًا في توظيف الابتكار وتوطين التقنية.

إشادة دولية عالمية

من جانبه، قال المهندس خالد بن سليم القصابي مدير عام الصناعة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، إن هذا التتويج يُجسِّد نجاح ترجمة مستهدفات الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠ إلى واقع ملموس؛ حيث سجَّلت الوزارة نموًا قياسيًا في طلبات التراخيص الصناعية، مدعومة ببرامج تمكينية مثل إتقان، ومبادرات مصانع الإنتاج الذكي، وخطة تصنيع للمحتوى المحلي، وبرنامج هوية المنتج الوطني. وأكد أن وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ستواصل العمل على تفعيل أدواتٍ جديدة، من بينها المرصد الصناعي ومنصة تصنيع لمشتريات القطاع، بما يعزز استدامة النمو الصناعي.

من جهته، قال المهندس سعيد بن محمد المسعودي الرئيس التنفيذي لشركة صحار ألمنيوم، إن الشركة تُعد من أبرز الداعمين لمسار التنمية المستدامة في سلطنة عُمان، وأحد المساهمين الرئيسيين في تحقيق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» الهادفة إلى تنويع الاقتصاد الوطني. وأشار إلى أن «صحار ألمنيوم» شكَّلت اللبنة الأولى لتأسيس صناعة الألمنيوم والصناعات التحويلية المرتبطة بها في الشق السفلي، من خلال استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير فرص عمل نوعية، وتعزيز القيمة المحلية المضافة، إلى جانب تأهيل الكوادر الوطنية ورفع نسب التعمين إلى مستويات قياسية.

وأضاف المسعودي أن الشركة تلتزم بدورها في المواطنة المؤسسية عبر تنفيذ برامج فاعلة للمسؤولية الاجتماعية، تسهم في دعم المجتمع المحلي وعدد من القطاعات الحيوية والمؤسسات الأهلية، من خلال مبادرات تنموية مستدامة ذات أثر طويل المدى.

تحولات نوعية

فيما أشار المهندس عمر بن علي البلوشي الرئيس التنفيذي للشركة العُمانية لدرفلة الألمنيوم إلى أن السنوات الخمس الماضية شكّلت مرحلة فاصلة في مسيرة القطاع الصناعي في سلطنة عُمان حيث شهدت هذه الفترة تحولات نوعية وإنجازات ملموسة عزّزت مكانة السلطنة كمركز صناعي واعد على مستوى المنطقة. وأكد البلوشي أن السياسات الحكومية الرشيدة والدعم المستمر من مختلف الجهات أسهمت بشكل فاعل في دفع عجلة النمو وتحقيق نتائج إيجابية في مجالات التنويع الاقتصادي مشيرًا إلى أن القطاع الصناعي شهد نموًا واضحًا على صعيد الإنتاج والاستثمار والتوظيف واستخدام التقنيات الحديثة ما انعكس على زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى التنافسية.

وتابع البلوشي قائلًا إن قطاع الألمنيوم كان له دور محوري خلال هذه الفترة؛ حيث سجّل نموًا متصاعدًا في حجم الإنتاج والصادرات وشهد توسعًا ملحوظًا في القدرات التشغيلية والبنية الأساسية مؤكدًا أن الشركة العُمانية لدرفلة الألمنيوم حققت خلال هذه المرحلة زيادة مدروسة في الطاقة الإنتاجية لتلبية احتياجات الأسواق الإقليمية والدولية كما عملت على تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال التحول الرقمي وتبني أنظمة ذكية لإدارة الإنتاج والجودة مع الالتزام التام بمعايير الاستدامة البيئية وخفض الانبعاثات الكربونية واستمرار الاستثمار في تنمية الكوادر العُمانية وتأهيلهم لقيادة العمليات الصناعية.

وأضاف أن الشركة تواصل دورها كشريك استراتيجي في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز سلاسل القيمة المضافة في قطاع الألمنيوم وتوسيع فرص التصنيع المحلي بما يتماشى مع رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، مؤكدًا أن المرحلة المقبلة تتطلب مضاعفة الجهود نحو تعزيز الابتكار وتحقيق التكامل الصناعي وتوسيع الشراكات الاستراتيجية بما يسهم في ترسيخ مكانة سلطنة عُمان كمركز صناعي عالمي في قطاع الألمنيوم.

وقال ناصر بن سليمان العزري الرئيس التنفيذي لشركة «فالي عُمان» إن سلطنة عُمان توفّر بيئة مثالية للاستثمارات الصناعية طويلة الأجل، وتمتلك مقومات واضحة في هذا المجال، من بينها الاستقرار السياسي وموقعها الاستراتيجي الذي يربط بين آسيا وأفريقيا والأسواق العالمية، إلى جانب بنيتها الأساسية المتقدمة للموانئ ذات المياه العميقة. وأضاف: «منذ بدء عملياتنا في سلطنة عُمان عام ٢٠٠٧، ارتكزت مسيرتنا على رؤية مشتركة تقوم على التميز الصناعي والنمو المسؤول على المدى الطويل من خلال مصنع تكوير خام الحديد ومركز التوزيع في ميناء صحار والمنطقة الحرة، وتستثمر فالي سنويا في تطوير قدرات صناعية متقدمة تخدم أسواق الصلب العالمية، كما تعمل 'فالي' على خطة لتوسيع عملياتها في المنطقة؛ بما ينسجم مع رؤيتها للنمو المستدام».

أولياء أمور لـ«الرؤية»: «الامتحانات المعقدة» تفقد الطلبة الثقة بأنفسهم.. وتحقيق التوازن ضروري لتعزيز التحصيل الدراسي

الرؤية- ريم الحامدية

يشتكي عدد من أولياء الأمور من صعوبة بعض الاختبارات الدراسية، مشيرين إلى أنَّ بعض نماذج الامتحانات تمثل تحديًا كبيرًا للطلبة وتؤثر على استعدادهم النفسي والتحصيلي.

وأوضحوا- في تصريحات لـ«الرؤية»- أن بعض الاختبارات تميل إلى التركيز على الحفظ أو الأسئلة المُعقدة، الأمر الذي يزيد من الشعور بالتوتر لدى الطلبة، مطالبين بمُراجعة آلية إعداد الامتحانات لتكون عادلة ومتوازنة، مع مراعاة الفروق الفردية للطلبة والجانب النفسي، بما يُعزز الثقة في العملية التعليمية ويحول الامتحانات إلى أداة لقياس الفهم والمهارات الحقيقية. وقال الدكتور سالم الحامدي مدير مدرسة بشمال الباطنة، إن أولياء الأمور يحرصون على تهيئة البيت خلال فترة الامتحانات لتوفير الدعم النفسي لأبنائهم، من خلال خلق بيئة تساعدهم على المذاكرة والاستعداد للامتحانات.

وأضاف أن المدرسة ممثلة بالهيئة التعليمية، تقوم بدورها في تقديم كل الإمكانات والوسائل المعينة للطالب، من خلال الانتهاء من الخطة الدراسية وتقويمها، وتقديم التغذية الراجعة، والتدريب على نماذج متعددة، وتطبيق امتحانات قياسية لما تم تدريسه وتعلمه، وفق المواصفات القياسية للورقة الامتحانية، ومعامل الصعوبة والسهولة، وتنوع الأسئلة بحسب سلم هرم بلوم، الذي ينطلق من القاعدة الرئيسة وصولًا إلى قمة الهرم المتمثلة في الابتكار، موضحا: «من خلال متابعة نماذج سابقة وتحليل طبيعة الأسئلة المُقدمة في مدارس سلطنة عُمان، يمكن القول إن ملاحظة مستوى صعوبة الامتحانات تتسم بدرجة من التوازن المخطط له بعناية، حيث لا تقتصر على قياس مهارات الحفظ والاسترجاع، بل تمتد لقياس الفهم العميق، والتطبيق العملي، والقدرة على التحليل، وحل المشكلات، والاستدلال، وأسئلة بناء القدرات العليا، بما يتماشى مع الاتجاهات الحديثة في تصميم المناهج الوطنية». وأشار الحامدي إلى أنَّ أسئلة الامتحانات في المجمل تُظهر تناسقًا واضحًا مع ما تم تدريسه خلال العام الدراسي، إذ تأتي في إطار محتوى الكتب الدراسية والأنشطة الصفية، ومستندة إلى نواتج التعلّم المستهدفة، الأمر الذي يسمح للطالب المجتهد والمتابع بانتظام بالتعامل معها بثقة وجدية، مبيناً أنَّ مستوى الصعوبة يعكس التنوع في قدرات الطلبة، ويمنح المجيدين الفرصة لإبراز إجادتهم، دون إغفال أصحاب المستويات المتوسطة، في إطار التمايز بين المتعلمين واحتياجاتهم التعليمية.

ولفت إلى أنه على الرغم من ذلك، فإنَّ الأمر لا يخلو من جوانب تشكّل تحديًا لدى بعض الطلبة، حيث تتطلب بعض النماذج إنجازًا سريعًا ومهارات دقيقة لفهم الأسئلة والإجابة عنها بشكل صحيح، مؤكدًا أن هذا يستدعي تدريب الطلبة على إدارة الوقت بفعالية، وممارسة أساليب التفكير العليا، بدل الاعتماد على الحفظ التقليدي فقط.

وأكد الحامدي أن الامتحانات يمكن تقييمها باعتبارها عادلة في جوهرها ومتوائمة مع المناهج الدراسية، كما أنها تسعى إلى تحفيز الطلبة على تحقيق تعلّم حقيقي، مشيرًا إلى أنه مع توفير الإعداد الجيد خلال العام الدراسي، ودعم الأسرة والمدرسة لتعزيز مهارات الفهم والتطبيق عوضًا عن الحفظ وحده، تصبح هذه الامتحانات وسيلة فعّالة لقياس نواتج التعلّم وتنمية شخصية المتعلم المبدع، القادر على التفكير النقدي والمنافسة، وليس مجرد وسيلة للنجاح.

وفيما يتعلق بتركيز الاختبارات، قال إنه بصفته مديرًا لمدرسة ووليّ أمر في الوقت ذاته، ومن خلال متابعته للطلبة داخل الصفوف وفي البيت أثناء استعدادهم للامتحانات، فإنّه لاحظ أن العديد من نماذج الامتحانات لا تزال تعتمد بدرجة أكبر على قياس مهارات الحفظ والاسترجاع، بدلًا من التركيز على تعزيز الفهم والتحليل والتفكير الناقد وحل المشكلات، لافتا إلى أنه رغم وجود بعض الأسئلة التطبيقية في عدد محدود من المواد، إلا أن هذا النهج لا يزال غير كافٍ.

وبيّن الحامدي أنَّ هذا التوجه ينعكس بشكل واضح على طريقة استعداد الطلبة، حيث ينشغل عدد كبير منهم بتكثيف الحفظ وإعادة مراجعة المحتوى ذاته عدة مرات، مع الاعتماد الكبير على الملخصات والنماذج السابقة، بدل السعي إلى تعميق الفهم، والربط بين المفاهيم، أو التدريب على مواجهة أسئلة جديدة وغير مألوفة، مضيفا أن الامتحان مع مرور الوقت يتحول إلى قياس للذاكرة أكثر من كونه فرصة لتقييم التعلّم الفعلي. وأوضح مدير المدرسة أن هذا الأسلوب من الناحية التربوية قد يحقق بعض النجاحات السريعة على مستوى الدرجات، لكنه لا يضمن استدامة التعلّم، ولا يسهم في تعزيز مهارات التفكير العليا، بل قد يؤدي إلى تقليل الدافعية نحو التعلّم، ويجعل الاستعداد للامتحانات جهدًا موسميًا يقتصر على فترة محددة، مشددا على أهمية تحقيق توازن أفضل في تصميم الامتحانات بين الحفظ كقاعدة معرفية، وبين الأسئلة التي تقيس الفهم والتطبيق والتحليل، والاستدلال، حيث إن هذا التوجه سيغيّر من طبيعة الاستعداد للامتحانات ليصبح جزءًا من عملية تعلم حقيقية ومستمرة، وليس مجهودًا ظرفيًا، كما سيحوّل الامتحانات إلى وسيلة لبناء متعلمين مفكرين ومبدعين، بدل أن تكون مجرد أداة لقياس معلومات مختزنة بشكل مؤقت.

وعن الأثر النفسي، أوضح الحامدي أن صعوبة الاختبارات تؤثر بشكل مباشر على الحالة النفسية للطالب، ويتجلى ذلك في ثلاثة جوانب رئيسة، أولها القلق، إذ يرتفع لدى الطالب عندما يشعر بأن مستوى الأسئلة يتجاوز مدى استعداده أو لا يعكس ما تم تدريسه، ما يقلل من تركيزه ويضعف قدرته على استرجاع المعلومات حتى وإن كان مستواه العلمي جيدًا. أما الجانب الثاني فهو الضغط النفسي الناتج عن تراكم الاختبارات الصعبة، وما يرافقه من خوف من الفشل أو خيبة أمل الأسرة والمعلمين، ليتحوّل الامتحان من فرصة لإظهار القدرات إلى عبء نفسي يرهق الطالب. ويتمثل الجانب الثالث في فقدان الدافعية، حيث قد تؤدي الاختبارات المتكررة التي يُنظر إليها على أنها صعبة أو غير عادلة إلى الإحباط والشعور بعدم الجدوى، وتراجع الحماس نحو التعلم.

وحول الجهة الأهم في معالجة مسألة صعوبة الاختبارات، قال إن آلية التقييم تُعد الجهة الأكثر حيوية، لكونها تتحكم في مستويات الأسئلة من المعرفة والتذكر إلى الفهم والتطبيق والاستدلال والقدرات العليا، وتضمن توافقها مع نواتج التعلّم، بعيدًا عن الاجتهادات الفردية، موضحا أن آلية التقييم يجب أن تحقق التوازن بين مختلف جوانب التعلّم، وتمنع هيمنة جانب على حساب آخر، كما تسهم في تحقيق العدالة وتوحيد مستوى الاختبارات بين طلبة المدارس، بما يقلل من التفاوت في المستويات. وأضاف أن نجاح آلية التقييم يعتمد على تكاملها مع المنهج من حيث عمق المحتوى والمهارات المستهدفة، ومع المعلم الذي يترجم المنهج إلى تعليم فعلي ويهيئ الطلبة لنمط الأسئلة، إضافة إلى البيئة المدرسية التي تلعب دورًا مهمًا في توفير الدعم النفسي والمناخ الصحي للتعلم والاستعداد.

من جانبه، قال ناصر العموري، وليّ أمر، إن صعوبة الاختبارات لا يمكن تعميمها على جميع المواد الدراسية، مشيرًا إلى أن بعض المواد تحديدًا تثير ملاحظات لدى الطلبة وأولياء الأمور.

وأوضح أن امتحان مادة الكيمياء للصف العاشر، على سبيل المثال، اشتكى منه عدد كبير من الطلبة، ليس من حيث صعوبة الأسئلة بحد ذاتها، وإنما من حيث عدد أوراق الامتحان، بما لا يتناسب مع الزمن المخصص للإجابة. وفيما يتعلق بتركيز الاختبارات على الحفظ أو الفهم، أشار العموري إلى أنه لا يدّعي الاطلاع على مجمل الامتحانات، ولا يسعى إلى تقييمها من زاوية التركيز على الحفظ أو الفهم، إلا أنه عبّر عن أمله في أن تكون هناك مراعاة أكبر وتوزيع عادل بين جانبي الحفظ والفهم، بما يحقق التوازن المطلوب في قياس قدرات الطلبة المختلفة.

وحول الأثر النفسي، أكد العموري أن الامتحان عندما يكون بهذا الحجم لا يشكّل تحديًا علميًا فقط، بل يتحول إلى ضغط نفسي حقيقي، قد يؤدي إلى تشويش الطلبة وإضعاف قدرتهم على التفكير السليم، حتى لدى المتفوقين منهم، لا سيما في مرحلة دراسية مفصلية تتطلب قدرًا عاليًا من الاستقرار النفسي.

وأضاف العموري أن الجهة التي ينبغي أن يكون لها الدور الأكبر في معالجة مسألة صعوبة الاختبارات هي مركز القياس والتقويم التربوي بوزارة التربية والتعليم، موضحًا أن امتحانات المواد العلمية بصفة عامة، ومادة الكيمياء على وجه الخصوص، يجب أن تُبنى على مبدأ التدرج والتوازن بين عدد الأسئلة والزمن المخصص. وأشار إلى أن الامتحان الطويل إذا لم يُقابل بزمن كاف، يتحول من أداة قياس إلى اختبار للتحمّل النفسي وسرعة الكتابة، وهو ما يُعد انحرافًا عن الهدف الحقيقي من الامتحان.

وذكر العموري: «أبناؤنا الطلبة في هذه المرحلة الدراسية الحساسة، التي تمثل مفترق طرق في مسيرتهم التعليمية، بحاجة إلى بيئة تقييم منصفة تعزز الثقة في العملية التعليمية، بدل أن تحوّل الامتحانات إلى مصدر قلق وضغط، ويجب إعادة النظر في آلية إعداد الامتحانات، وضبط حجمها ومستواها والزمن المخصص لها».

وفي السياق، أوضح أحمد المنجي، وليّ أمر، أنه من خلال متابعته لأبنائه بشكل عام، يرى أن مستوى الاختبارات يُعد متوسطًا ومناسبًا في المجمل، إلا أن بعض الاختبارات في مواد معينة تكون أصعب من المتوقع، ولا تتوافق دائمًا مع مستوى الشرح الذي يُقدَّم داخل الصف، ما يخلق فجوة بين ما يتلقاه الطالب وما يُقاس في ورقة الامتحان.

وبين المنجي أنه يلاحظ أن بعض الاختبارات لا تقيس الفهم والتحليل بشكل مباشر، بل تتجه أحيانًا إلى أسئلة معقدة أو غير واضحة، الأمر الذي يربك الطلبة ويؤثر سلبًا على طريقة استعدادهم، ويجعل الامتحان مصدر حيرة بدل أن يكون أداة لتقييم مستوى استيعابهم الحقيقي. وأشار المنجي إلى أن صعوبة الاختبارات تنعكس على الطلبة في صورة قلق وتوتر وضغط نفسي، وقد تؤدي في بعض الحالات إلى فقدان الثقة بالنفس وضعف الدافعية نحو الدراسة، حتى لدى الطلبة المجتهدين، الذين يبذلون جهدًا كبيرًا طوال العام الدراسي.

وبيّن المنجي أن المسؤولية في معالجة هذه الإشكالية مسؤولية مشتركة، إلا أن آلية التقييم وإعداد الاختبارات يجب أن تكون أكثر ارتباطًا بالمنهج وطريقة التدريس داخل الصف، مضيفا أن للمعلم دورًا محوريًا في تدريب الطلبة على نماذج الأسئلة المتوقعة، إلى جانب ضرورة مراجعة المنهج ليكون أكثر واقعية، وأكثر ملاءمة لمستويات الطلبة المختلفة. وأكد المنجي أن من المهم أن تكون الاختبارات أداة لقياس الفهم لا لإرباك الطالب، مع ضرورة مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة، مقترحا توفير نماذج اختبارات إرشادية، وتوحيد معايير إعداد الأسئلة، والاهتمام بالجانب النفسي للطلبة، لما لذلك من أثر مباشر وواضح على مستوى التحصيل الدراسي.

وفي رسالة وجّهها إلى وزارة التربية والتعليم، أعرب المنجي عن أمله في مراجعة آلية إعداد الاختبارات، لتكون أكثر مواءمة للمناهج وطرق التدريس المعتمدة داخل المدارس، وأن تركز على قياس الفهم والمهارات الحقيقية للطلبة، مع مراعاة الجوانب النفسية، بما يعزز ثقة الطلبة في العملية التعليمية ويحقق أهدافها التربوية.

ناصر العموري

د.سالم الحامدي

أحمد المنجي

> **الحامدي: بعض نماذج الامتحانات لاتزال تعتمد على قياس مهارات الحفظ**
>
> **العموري: طول الامتحان يجب أن يتناسب مع الوقت الزمني لتخفيف الضغط النفسي على الطلاب**
>
> **المنجي: بعض الاختبارات تكون أصعب من المُتوقع وهناك أسئلة تكون مُعقّدة**
>
> **النظر في طرق إعداد الامتحانات لتكون وسيلة لبناء المُفكرين والمُبدعين**

تنظمها الجمعية الطبية العُمانية

برامج مهنية وعلمية لرفع كفاءة العاملين بالقطاع الصحي

مسقط- الرؤية

أكدت الجمعية الطبية العُمانية دورها المحوري في دعم وتطوير الكوادر الصحية في سلطنة عُمان، من خلال برامج مهنية وعلمية تهدف إلى رفع كفاءة الأطباء والعاملين في القطاع الصحي، وتعزيز جودة الخدمات الطبية المُقدمة للمجتمع.

جاء ذلك خلال عقد مجلس إدارة الجمعية الطبية العُمانية لاجتماعه السادس للعام٢٠٢٥، برئاسة الدكتور وليد الزدجالي رئيس مجلس إدارة الجمعية، وبحضور أعضاء المجلس حضوريًا وافتراضيًا.

وخلال الاجتماع، أكد المجلس حرص الجمعية على تنظيم المُؤتمرات الطبية والندوات العلمية وورش العمل التدريبية في مُختلف التخصصات، بما يُواكب أحدث المستجدات الطبية العالمية، ويُسهم في صقل مهارات الممارسين الصحيين وتحديث معارفهم العلمية والعملية، لافتاً إلى أنَّ هذه الفعاليات تُمثل منصة مُهمة لتبادل الخبرات بين الأطباء داخل السلطنة وخارجها.

وتولي الجمعية الطبية العُمانية اهتمامًا خاصًا بالأطباء الشباب والكوادر حديثة التخرج، من خلال تشجيعهم على المشاركة في الأنشطة العلمية، ودعمهم في مجالات البحث الطبي والتطوير المهني المُستمر.

واختتم مجلس الإدارة اجتماعه بالتأكيد على حرص الجمعية على تعزيز أخلاقيات المهنة الطبية وترسيخ القيم المهنية، بما ينعكس إيجابًا على بيئة العمل الصحي وعلى مستوى الرعاية المقدمة للمرضى، حيث يأتي ذلك انسجامًا مع الجهود الوطنية الرامية إلى تطوير القطاع الصحي وتحقيق الاستدامة فيه.

مناقشة واقع رعاية كبار السن في «الملتقى التكاملي الأول»

مسقط- الرؤية

نظَّمت وزارة الصحة مُمثلة في المديرية العامة للخدمات الصحية والبرامج (الفريق التكاملي لبرنامج صحة كبار السن)، بالتَّعاون مع المديرية العامة للخدمات الصحية لمحافظة مسقط ووزارة التنمية الاجتماعية؛ الملتقى التكاملي الأول لشركاء رعاية كبار السن، وذلك ضمن إطار تعزيز العمل التكاملي وتوحيد الجهود الوطنية للارتقاء بخدمات رعاية كبار السن.

الملتقى الذي حضر افتتاحه الدكتور مصطفى بن خليفة الهنائي مساعد المدير العام للخدمات الصحية والبرامج بوزارة الصحة، شهد مشاركة عدد من الجهات الحكومية والمؤسسات الصحية والاجتماعية.

وأكدت الدكتورة نبيلة الوهيبية استشارية أولى طب أسرة ومُجتمع، مديرة برنامج صحة كبار السن- في كلمتها الافتتاحية- أن هذا الملتقى يأتي ترجمة لرؤية وطنية تُؤمن بأنَّ رعاية كبار السن مسؤولية مشتركة، تتطلب تنسيق الجهود وتكامل الأدوار بين مختلف الجهات ذات العلاقة، مشيرة إلى أهمية تحويل مخرجات الملتقى إلى توصيات عملية قابلة للتنفيذ، تنعكس إيجابًا على جودة الخدمات المُقدمة لكبار السن، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠.

من جانبه، ألقى الدكتور أحمد بن حمد الوهيبي استشاري أول طب أسرة ومجتمع بوزارة الصحة، محاضرة علمية بعنوان البرنامج الوطني لرعاية كبار السن استعرض خلالها المسار التاريخي لانطلاق البرنامج ومراحل تطوره وما وصل إليه من نضج مُؤسسي ورؤية مُستقبلية واعدة.

جاء تنظيم هذا الملتقى انسجامًا مع رؤية عُمان ٢٠٤٠، التي تؤكد تعزيز جودة الحياة، وتوفير رعاية شاملة مستدامة لجميع فئات المجتمع، منها فئة كبار السن بتطوير سياسات وخدمات متكاملة تراعي احتياجاتهم الصحية والاجتماعية.

وهدف الملتقى إلى مناقشة واقع رعاية كبار السن في سلطنة عُمان، واستعراض المُمارسات المثلى والتجارب المحلية والدولية، وتسليط الضوء على أبرز التحديات والفرص المتاحة، بما يُسهم في تطوير منظومة رعاية شاملة مستدامة، تركز على جودة الحياة والصحة المتكاملة لكبار السن.

وتضمّن برنامج الملتقى عددًا من أوراق العمل والجلسات النقاشية، التي تناولت محاور متعددة، من بينها: الرعاية الصحية الأولية لكبار السن، والرعاية الاجتماعية، والتجارب الدولية في الرعاية المنزلية، ومناقشة سبل تعزيز التكامل بين القطاعات الصحية والاجتماعية والتعليمية.

واختُتم الملتقى أعماله بعدد من التوصيات الهادفة إلى تعزيز الشراكات المؤسسية، وتطوير برامج رعاية كبار السن وخدماتها، إلى جانب تكريم المُشاركين والمتحدثين، تقديرًا لإسهاماتهم ودورهم في إنجاح أعمال الملتقى.

أكدوا دور المحافظين في تعزيز المنظومة وتطبيقها على الوجه الأمثل

مختصون لـ«الرؤية»: اللامركزية تدعم مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة وتُسرِّع وتيرة إنجاز المشاريع

د.عبدالله بن حمد الجساسي

د.نبهان المقرشي

سليم البلوشي

سنيدي الشعيلي

عبيد اليعقوبي

الرؤية- ناصر العبري

أجمع عددٌ من المختصين والمهتمين بالشأن العام أن نهج اللامركزية يرسم مسارًا نوعيًا لمسيرة التنمية الشاملة والمستدامة في سلطنة عُمان، مؤكدين أن هذا النهج يدعم الجهود الوطنية لتذليل التحديات وتسريع وتيرة إنجاز المشروعات.

وقال الدكتور عبدالله بن حمد الجساسي إن الحديث عن اللامركزية يستلزم الوعي بمفهومها الصحيح الذي يجب أن يحقق نموذجًا يَمنح الصلاحيات ويعزز اتخاذ القرارات بعيدًا عن السلطة المركزية، وذلك من خلال نقل الصلاحيات من مركز القرار المعتاد في العاصمة إلى باقي المحافظات، مشيرًا إلى أن الهدف الأساسي من ذلك يتمثل في تقريب وتقليل عبء الإجراءات وتخطي مشكلة البيروقراطية المقيتة.

وتحدث الجساسي لـ«الرؤية» حول كيفية تطوير وتنمية المحافظات، وقال إنه يتعين اختيار المسؤولين الاكفاء القادرين على إدارة المحافظات وتطويرها وتنميتها، مع الأخذ في عين الاعتبار تعديل القوانين والتشريعات بما يحقق لهم الحرية في اتخاذ القرارات، بجانب صياغة القوانين بما يضمن مساعدة المحافظ على اتخاذ ما يتوجب من قرارات في نطاق اختصاصاته، بالتوازي مع تطبيق المحاسبة والرقابة على أداء المحافظين ومدى تقدمهم في تنمية المحافظة في جميع القطاعات.

وأوضح الجساسي أن هذا كله لا يتأتى إلّا من خلال إعطاء المحافظين صلاحيات أوسع، في صورة استقلال إداري ومالي شامل، مع ضرورة تمويل المشاريع وتوزيع الثروات بين المحافظات بما يحقّق عدالة التوزيع. وأشار كذلك إلى أهمية التمويل المتوازِن الذي يجمع بين إيرادات الدولة وثروات المحافظة، ومنح المحافظة صلاحيات مشروطة من خلال القدرة على الاقتراض المحلي للمشاريع التنموية، حتى يستطيع المحافظ العمل بما يُحقِّق التنمية في المحافظة.

وحث الجساسي على إشراك المواطنين في تحديد أولويات المشاريع وآلية صرف الموارد دون التفرُّد بالقرارات، علاوة على ضرورة بناء القدرات المحلية وتأهيل الكوادر الوطنية من خلال برامج تدريبية للعاملين في الإدارة المحلية ودعم المبادرات الشبابية ووضعها محل اهتمام المحافظ. وأكد أنه يتعين على المحافظ أن يسعى الى تقليص أعداد الباحثين عن عمل من خلال زيارة الشركات الكبرى ومتابعة تطبيق القوانين التي تحقق نسب التعمين الصحيحة، وعدم الضغط على الشركات الصغيرة والمتوسطة لحل هذه المشكلة.

تعزيز الصلاحيات

وقال سنيدي بن حميد الشعيلي عضو سابق في المجلس البلدي بالظاهرة، إن اللامركزية تعد أحد أبرز المفاهيم الادارية الحديثة التي تقوم على نقل الصلاحيات واتخاذ القرار، من المركز الى المستويات المحلية؛ بما يُتيح للمحافظات ادارة شؤونها التنموية وفق احتياجاتها الفعلية وخصوصيتها الجغرافية والاجتماعية.

وأضاف أن اللامركزية ليست مجرد توزيع إداري للمهام؛ بل هي نهج متكامل يُعزِّز الكفاءة ويقرب القرار من المواطن ويجعل التنمية أكثر عدالة واستدامة. ويرى الشعيلي أن تطوير نظام المحافظات لا يمكن أن يتحقق بصورة فعّالة ما لم يُعاد الاعتبار لدور المجالس البلدية؛ باعتبارها حلقة الوصل بين المواطن وصانع القرار، مشيرًا إلى أن دور هذه المجالس حاليًا ما يزال محدودًا وأحيانًا مهمشًا؛ الأمر الذي أوجد فجوة واضحة بين تطلعات المجتمع المحلي والقرارات المتخذة على أرض الواقع.

وأضاف أن إشراك المجالس البلدية بشكل فعلي في رسم السياسات المحلية واتخاذ القرار- لا سيما في القضايا الخدمية والتنموية- من شأنه أن يُعزِّز الشفافية ويرفع مستوى الرضا المجتمعي ويضمن أن تكون المشاريع المُنفَّذة نابعة من احتياجات حقيقية لا من اجتهادات فردية أو قرارات معزولة، كما إن تنمية المحافظات تتطلب زيادة المخصصات المالية لبعض المحافظات خصوصًا في مجالات البنية الأساسية؛ بما يحقق التوازن التنموي ويحد من الفجوات بين المحافظات.

وشدد الشعيلي على أن التنمية العادلة لا تعني التساوي في الانفاق، بقدر ما تعني الانصاف في توزيع الموارد وفق الاحتياج، لافتًا إلى أن من الجوانب المهمة تعزيز اشراك المجتمع المحلي في التخطيط والتنفيذ والاستعانة بالخبرات الفنية والتخصصية؛ حيث إن انفراد بعض المحافظين أو المسؤولين في الإدارات المحلية باتخاذ القرار دون الرجوع الى المختصين او اصحاب الخبرة، قد يؤدي الى قرارات غير دقيقة أو مشاريع لا تحقق أهدافها المرجوة.

وأكد الشعيلي أن المواطن لا يبحث عن قرارات مكتبية أو تصريحات إعلامية؛ بل عن مشاريع قائمة وبنية أساسية متطورة وخدمات تُحسِّن من جودة حياته. وقال: «المتابع لا يكاد يلمس إنجازًا حقيقيًا ذا أثر مباشر يُنسب إلى بعض القيادات المحلية؛ الأمر الذي يثير تساؤلات مشروعة حول آليات التخطيط وأولويات الصرف، ومدى الاستفادة من الطاقات والخبرات المتاحة داخل المجتمع». وأضاف الشعيلي أن التنمية الحقيقية ثمرة عمل جماعي تشاركي، يؤمن بأن صوت الجماعة أصلح وأبقى، وأن الحكمة تتكامل بتعدد الآراء لا بانفرادها، مشيرًا إلى أن مستقبل المحافظات وتنميتها المستدامة مرهونٌ بترسيخ هذا المفهوم وجعله ممارسة فعلية لا مجرد شعار.

تحسين كفاءة الأداء

وقال رجل الأعمال سليم بن مطر البلوشي إن اللامركزية لا تعني إضعاف دور المؤسسة المركزية؛ بل على العكس، تعد وسيلة لتعزيز الحكومة الرشيدة من خلال توزيع الأدوار بوضوح، وربط الصلاحيات بالمساءلة، وتحقيق تنمية أكثر توازنًا وعدالة بين المحافظات؛ بما يضمن تحسين كفاءة الأداء الحكومي، وتسريع اتخاذ القرار، وتعزيز الاستجابة لاحتياجات المواطنين.

وأضاف أن نظام المحافظات يشكّل إطارًا تنظيميًا يدعم هذا التوجه؛ حيث منح المحافظات أدوارًا واضحة في تنمية الموارد المحلية، والترويج للفرص الاستثمارية، وتحسين الخدمات البلدية، والمساهمة في خلق فرص عمل للمواطنين. وتابع القول إن هذا التوجه يتكامل بشكل مباشر مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، خاصةً في محور الحكومة والأداء المؤسسي الذي يركز على رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز اللامركزية الإدارية والمالية بشكل مدروس. إن تطوير نظام المحافظات يتطلب الانتقال من التطبيق الشكلي للامركزية إلى ممارسة فعلية قائمة على وضوح الصلاحيات وتكامل الأدوار بين الجهات المركزية والمحلية.

وأوضح البلوشي أن أي تداخل في الاختصاصات أو غموض في مسارات اتخاذ القرار، قد يحدّ من فاعلية التنمية المحلية، داعيًا على ضرورة تحديد مسؤوليات كل مستوى إداري بدقة، مع منح المحافظات مساحة أوسع للتخطيط والتنفيذ، في إطار سياسات وطنية عامة تضمن وحدة التوجه وتكافؤ الفرص. وقال: «يُعد التمكين المالي للمحافظات إحدى أهم ركائز نجاح اللامركزية؛ حيث إنَّ نقل الصلاحيات دون توفير موارد مالية كافية يُفرغ المفهوم من مضمونه، ويشمل ذلك تخصيص موازنات تنموية مرتبطة بأهداف واضحة ومؤشرات أداء قابلة للقياس، إلى جانب تمكين المحافظات من استثمار مزاياها النسبية، سواء في السياحة، أو الزراعة، أو الثروة السمكية، أو الأنشطة اللوجستية؛ بما ينسجم مع توجهات التنويع الاقتصادي التي أكدت عليها رؤية عُمان ٢٠٤٠». وأشار إلى أن من الجوانب الجوهرية بناء القدرات البشرية والإدارية في المحافظات، معتبرًا أن نجاح اللامركزية لا يعتمد فقط على القوانين والأنظمة، وإنما على كفاءة الكوادر القادرة على التخطيط وإدارة المشاريع، ومتابعة التنفيذ، وتقييم الأثر التنموي.

وشدد على أن الاستثمار في التدريب والتأهيل وتطوير نظم العمل، يُعد عنصرًا أساسيًا لضمان جودة المخرجات وتحقيق الأهداف المرجوة، لافتًا إلى أن التنمية المطلوبة في المحافظات، لا ينبغي أن تقتصر على تنفيذ مشاريع بنية أساسية متفرقة؛ بل يجب أن تقوم على رؤية تنموية متكاملة تركز على تحسين جودة حياة المواطنين. وقال إن ذلك يشمل توفير فرص عمل مستدامة، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وتطوير البنية الأساسية، وتعزيز قابلية المدن والولايات للعيش، إلى جانب دعم الاقتصاد المحلي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ باعتبارها محركًا رئيسيًا للتنمية المجتمعية.

وشدد على أن اللامركزية تمثل أداة استراتيجية لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة في المحافظات، إذا ما طُبِّقت ضمن إطار حوكمة واضح، وتمكين مالي وإداري حقيقي، ومشاركة مجتمعية فاعلة.

تمكين المجالس المنتخبة

من جانبه، قال المحامي الدكتور نبهان بن سهيل المقرشي إن اللامركزية تسهم في تخفيف الضغط على الحكومة المركزية، وتعمل على تطوير نظام المحافظات والتنمية فيها من خلال تعزيز الصلاحيات، التي تتضمن منح المحافظين صلاحيات فعلية في اتخاذ القرار، وتمكين المجالس المنتخبة، وإشراك المجتمع المحلي في التخطيط والتنفيذ وتحسين البنية الأساسية مثل الطرق والتعليم والخدمات الصحية، والعمل على التوزيع العادل للميزانيات وفقًا لاحتياجات كل محافظة، فضلًا عن الاستثمار في الموارد المحلية عبر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وقال رجل الأعمال عبيد بن محمد بن حمد اليعقوبي إن اللامركزية الإدارية تعد نهجًا إداريًا حيويًا لتعزيز التنمية المحلية، مشيرًا إلى أن هذا النهج في سلطنة عُمان يمثل ركيزة أساسية لتحقيق أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، والتي تستهدف تمكين المحافظات لتكون فاعلًا رئيسيًا في عملية التنمية الشاملة.

وأضاف اليعقوبي أن النموذج العُماني يركز على تعزيز اللامركزية الإدارية والمالية؛ حيث أكد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- على ترسيخ «مبدأ اللامركزية سواء في التخطيط أو التنفيذ، ولتمكين المجتمع المحلي من إدارة شؤونه».

أما فيما يتعلق بتطوير نظام المحافظات والتنمية فيها، ذكر اليعقوبي أن النظام الإداري في يشهد عُمان تحولًا نوعيًا نحو تعزيز استقلالية المحافظات، لافتًا إلى إمكانية تطوير هذا النظام من خلال تعزيز الاستقلال الإداري والمالي، وتبني التخطيط الاستراتيجي الشمولي، والاستثمار في رأس المال البشري الوطني، علاوة على ترسيخ الشراكة المجتمعية وتبني الشفافية والمساءلة.

> **الجساسي: ضرورة توسيع صلاحيات المُحافظين لتمكين اللامركزية**
>
> **الشعيلي: المجالس البلدية مُطالبة بدور أكبر في رسم السياسات المحلية واتخاذ القرار**
>
> **البلوشي: اللامركزية تُسهم في تحقيق تنمية أكثر توازنًا وعدالةً**
>
> **المقرشي: إشراك المجتمع المحلي في التخطيط يعزز من قيمة المشروعات التنموية**
>
> **اليعقوبي: النظام الإداري في عُمان يشهد تحولًا نوعيًا في عهد «النهضة المُتجددة»**

سلطنة عُمان
وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
Sultanate of Oman
Ministry of Transport, Communications and Information Technology

رؤية عُمان 2040 Moving Forward with Confidence

إعلان مناقصة
Tender Notice

تعلن لجنة المناقصات الداخلية بوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات عن طرح المناقصة التالية:

رقم المناقصة	اسم المناقصة	تاريخ الطرح	آخر موعد للحصول على مستندات المناقصة	موعد تقديم العطاءات	الشركات التي يحق لها الاشتراك	قيمة المستند
2025/218/ و ن ت ت م	توريد المؤونة السنوية للمواد الغذائية لمباني الوزارة بمحافظة مسقط لعام 2026م	2025/12/25	2026/01/07	2026/01/28	الشركات المتخصصة والمسجلة لدى هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي بالدرجات (الرابعة)	(25/-) ﷼ خمسة وعشرون ريالاً عمانياً للشركات المحلية والإقليمية (10/-) ﷼ عشرة ريالات عمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يرد

يمكن للشركات المتخصصة في مثل هذه الأعمال والحاصلة على شهادة التسجيل سارية المفعول من هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي الاشتراك والحصول على المواصفات الفنية وشروط المناقصة من الموقع الإلكتروني: https://etendering.tenderboard.gov.om وعلى المتناقصين تقديم عروضهم إلكترونياً عبر الموقع المشار إليه.

المراسلات:

1. للاستفسار على المناقصة: تقديم الاستفسارات المتعلقة بالمشروع إلكترونياً عبر الموقع الخاص بنظام التناقص الإلكتروني (**https://etendering.tenderboard.gov.om**).
2. الاستفسار على نظام التناقص الإلكتروني: تقديم الاستفسارات المتعلقة بالدعم الفني لنظام التناقص الإلكتروني عبر البريد الإلكتروني ورقم الهاتف الموضح أدناه:

هاتف: 24402200 968+ بريد إلكتروني: **etenderhd@PTLCA.gov.om**

لجنة المناقصات الداخلية

www.mtcit.gov.om @mtcitoman

الاحتفال بتخريج الفوج الثاني من «جامعة التقنية» بمسقط

مسقط- الرؤية

احتفلت جامعة التقنية والعلوم التطبيقية بمسقط، بتخريج الفوج الثاني من طلبتها للعام الأكاديمي (٢٠٢٥/ ٢٠٢٦)، والبالغ عددهم ٩٧٩ خريجًا وخريجة من كلية العلوم التطبيقية والصيدلة وكلية الاقتصاد وإدارة الأعمال وكلية الصناعات الإبداعية من مختلف المستويات الأكاديمية، وتشمل درجات البكالوريوس والدبلوم المتقدم والدبلوم، موزعين على مختلف التخصصات العلمية والتطبيقية. ورعى حفل التخرج صاحب السمو السيد حارب بن ثويني بن شهاب آل سعيد، وذلك على مسرح مدينة العرفان في مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض، بحضور عدد من أصحاب السعادة والمسؤولين وأولياء الأمور وأعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية بالجامعة.

وقال الدكتور أحمد بن محمد المعمري مساعد رئيس الجامعة بفرع مسقط، إن هذه الإنجازات الرفيعة لم تكن لتتحقق لولا تكاتف الجهود، والشراكة المثمرة بين الجامعة والقطاعات كافة، ولولا همة طلبتنا الذين اثبتوا أن الإبداع لا يعرف حدودًا، فلقد كانت لهم منجزات خارج حدود الوطن، وهي إنجازات مُشرفة. وأضاف المعمري إلى أن جامعة التقنية والعلوم التطبيقية تولي اهتمامًا كبيرًا بتطوير برامجها الأكاديمية والتطبيقية، حيث تم تدشين برامج الدراسات العليا (الماجستير)، حيث كانت البداية في تخصصات الهندسة وتقنية المعلومات وإدارة الأعمال. من جانبهم، عبّر الخريجون والخريجات عن مشاعر الفخر والاعتزاز بهذه المناسبة، مؤكدين أن يوم التخرج هو بداية مرحلة جديدة من العطاء. وقال الخريج معاذ بن مبارك الغزالي من تخصص الهندسة الميكانيكية في كلمة ألقاها نيابة عن زملائه الخريجين والخريجات: «قد لا نعرف ماذا ينتظرنا، ولكننا نعرف من أصبحنا.. نعرف ما تعلّمناه، وما نؤمن به، وما نحلم بأن نصنعه لبلادنا الحبيبة عُمان».

بما يساعد على تعزيز الثقة وتقريب المسافات وتجاوز التحديات

مختصون: إعلاء مبادئ الأمانة والتفاعل الواعي يُسهم في حلحلة القضايا المجتمعية بعيدًا عن الطرح غير المسؤول

مسقط- العُمانية

يمثّل تأكيدُ حضرةِ صاحبِ الجلالةِ السُّلطان هيثم بن طارق المُعظَّم- حفظه الله ورعاه- خلال لقائه رئيسَ وأعضاءَ مكتبِ مجلسِ الدولة، على أهمية التفاعل مع قضايا المجتمع والتحدّيات القائمة، وإيصال الرسائل الصحيحة والمناسبة بشأن القضايا المطروحة في وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، نهجًا راسخًا في تعزيز التواصل الفاعل، وترسيخ الشفافية، وتوضيح الجهود المبذولة وما تحقق من منجزات ومكتسبات على المستوى الوطني.

وتُعدُّ الأمانة والموضوعية والصدق والتفاعل المسؤول والواعي مع القضايا المجتمعية عبر وسائل الإعلام ومنصّات التواصل الاجتماعي أحد العوامل المهمة المساهمة في تعزيز الثقة وتقريب المسافات وتجاوز التحدّيات وإيجاد الحلول.

وأكّد عدد من المختصين والمعنيين- في تصريحات لوكالة الأنباء العُمانية- أنّ إعلاء هذه المبادئ في التعامل مع القضايا المطروحة في وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي ذو أهمية بالغة؛ نظرًا لطبيعة هذا الفضاء الذي يُتيح مسارات مختلفة ومتعددة في الطرح غير المسؤول.

وقالت الدكتورة صابرة بنت سيف الحراصية أكاديمية وباحثة تربوية، إنّ التعامل مع وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي لم يُعد شأنًا فرديًا معزولًا، لأن أثر الكلمة اليوم لا يتوقف عند صاحبها؛ بل يمتد ليصوغ الرأي العام، ويؤثر في السلم الاجتماعي، ويُعيد تشكيل الوعي الجمعي. فكل تفاعل رقمي، مهما بدا بسيطًا، يُسهم في تغذية خوارزميات الانتشار، ويُشارك بوعي أو دون وعي في توسيع أثر المحتوى داخل المجتمع.

وأضافت أنّ المحتوى لا يعمل في فراغ؛ بل يتحرك داخل بيئة اجتماعية وثقافية تتأثر بتراكم المشاركات، وأنماط التفاعل، ومستوى الوعي العام، ومن هنا تصبح مسؤولية التعامل معه مسؤولية جماعية، لأن السلوك الفردي حين يتكرر يتحول إلى ظاهرة، وحين تتكاثر الظواهر تتغير ملامح الخطاب العام.

ونبّهت إلى أنّ المسؤولية الجماعية تُبرز أيضًا في حاجة المجتمع إلى معايير مشتركة تحكم التفاعل الرقمي، وتوازن بين حرية التعبير وحماية القيم، وهي معايير لا تبنى بقرارات فردية؛ بل بتوافق ثقافي ومؤسسي يعزز السلوك المسؤول. وأكّدت أنّ التعامل مع وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي مسؤولية جماعية لأن الفضاء الرقمي مساحة مشتركة، ولأن الوعي فيه لا يصنع بقرار فردي؛ بل بتراكم سلوكيات، وتكامل أدوار، وثقافة عامة تجعل من الاستخدام المسؤول قيمة مجتمعية، لا خيارًا شخصيًا فحسب. وأشارت إلى أنه في ظل تحول هذه المنصات إلى فضاء مفتوح تتداخل فيه الآراء بالمعلومات، ويتقدم فيه التأثير أحيانًا على الحقيقة سرعة انتشار المحتوى المضلل والشائعات؛ إذ غالبًا ما تسبق الأخبار غير الدقيقة جهود التصحيح المؤسسي، ما يُربك الرأي العام ويؤثر في مسار النقاش قبل أن تتضح الصورة، خاصة في ظل ضعف مهارات التحقق النقدي لدى نطاق واسع من المستخدمين.

وأشارت إلى أنّ حرية التعبير تقوم على الموازنة عبر النقاش المنظم والمسؤول، والإدراك بأنّ التعبير ليس فعلًا معزولًا؛ بل ممارسة اجتماعية لها أثرها في تشكيل الرأي العام والعلاقات المجتمعية، مؤكدة أن حرية التعبير في الفضاء الرقمي حق أصيل، لكنها لا تنفصل عن المسؤولية الأخلاقية والسلوكية، ولا تمارس بمعزل عن السياق العام الذي تتحرك فيه الكلمة وتنتشر عبره.

د.صابرة بنت سيف الحراصية

وأكّدت أنّ المجتمع العُماني عُرِف باتزانه في الخطاب واحترامه للاختلاف، وهي سمة يشهد لها الواقع الاجتماعي والحضور الرقمي على حدٍ سواء، وتنعكس في ضبط الكلمة وحسن إدارة الخلاف، مقارنة بما يسود بعض الفضاءات الرقمية من حدة واستقطاب. وقالت: «لم يكن هذا الاتزان قائمًا على كبت الرأي أو تجنب النقاش؛ بل على إدارة الاختلاف بحكمة، وهو رصيد ثقافي يمكن البناء عليه في الفضاء الرقمي، حتى تبقى حرية التعبير ممارسة واعية لا مدخلًا للفوضى أو الإساءة».

وشدّدت على أنّ الحفاظ على نقاش مُنظَّم ومسؤول لا يتعارض مع حرية التعبير؛ بل يضمن استمراريتها في بيئة صحية تحترم الرأي وتحمي المجتمع في آنٍ واحد، وتبقي الكلمة في مكانها الصحيح بوصفها وسيلة للتفاهم والبناء، لا أداة للتشويش أو الانقسام.

تعزيز الثقة المجتمعية

وقال راشد بن عبدالله الشيذاني، باحث في الرأي العام، إنّ التواصل المسؤول يُعزّز الثقة، ويقلل الفجوة بين الحكومة والمجتمع، ويحدُّ من انتشار المعلومات المغلوطة والبيانات غير الدقيقة بين أفراد المجتمع، مما يقوي التواصل والتماسك المجتمعي واستقراره، ويرفع مستوى الوعي المجتمعي، وترسيخ ثقافة الحوار واحترام الرأي، ويُسهم في تعزيز اللحمة الوطنية والاستقرار الاجتماعي.

وأضاف أنّ وعي المواطنين أساس تماسك المجتمع واستقراره، فعندما يتفاعل المواطنون بمسؤولية تجاه قضاياهم المجتمعية، يساعد ذلك على إيصال الرسالة الصحيحة للجهة المعنية دون صخب أو تشويش؛ مما يزيد من فرصهم في المشاركة الوطنية لصنع القرارات واتخاذها حول تلك القضايا والموضوعات، حتى نُوجِد مجتمعًا مُتماسكًا قادرًا على التفاعل والمشاركة بمسؤولية تجاه تطلعاته، ليكون شريكًا فاعلًا في التنمية، وملتزمًا بالقيم الوطنية، ومتزنًا في التفاعل مع قضاياه الوطنية.

وبيّن أنّ المؤسسات الحكومية في سلطنة عُمان تبنّت فلسفة المشاركة المجتمعية في صنع القرارات من خلال عدة منهجيات، مثل إطلاق الحوارات، وتعزيز التواصل الحكومي مع المجتمع، وتنظيم المنتديات والملتقيات ودعمها، التي بدورها ساعدت في التخطيط لصنع القرار واتخاذه. وأشار إلى أنّ الشائعات والأفكار المغلوطة تُضعف الثقة بين أفراد المجتمع، وتُهدِّد الهُوية الوطنية، وتُربك القيم المجتمعية، وتُشوِّه الوعي المجتمعي، وتُسيء للمبادئ القائمة على الاحترام والمسؤولية، وبالتالي هناك ضرورة لدحضها سريعًا من خلال الاستجابة بكفاءة ومهنية الشفافية والدقة؛ لضمان عدم انتشارها في المجتمع.

صورة مولّدة بالذكاء الاصطناعي للأغراض التحريرية

راشد بن عبدالله الشيذاني

من جانبه، يرى الدكتور أحمد مراد، الناشط بمنصات التواصل الاجتماعي، أن التعامل غير المسؤول مع القضايا يكمن في التعامل السريع معها وهي غير مكتملة التفاصيل، أو أنها طُرحت من زاوية واحدة فقط، وهنا تكمن الإشكالية في التسرّع بالحكم أو الطرح بدافع السبق. وأوضح أن المسؤولية المهنية والأخلاقية تفرض التحقق من الموضوع من جميع جوانبه، واستقاء المعلومة من مصدرها الرسمي قبل أن تطرح الآراء، لأن القيمة الحقيقية لا تكمن في أن نكون أول من يتحدث؛ بل في أن نكون الأكثر دقة ووعيًا وتأثيرًا عندما نتحدث، بعد سماع جميع الأطراف وتكوين صورة متكاملة عن القضية.

وفيما يتعلق بصناعة التأثير، بيّن أنّ الحفاظ على المصداقية بعيدًا عن منطق تضخيم الأزمات يُعد من أهم التحدّيات التي تواجه المؤثرين في منصات التواصل الاجتماعي؛ حيث يميل البعض إلى تضخيم القضايا بهدف تحقيق تفاعل أكبر أو رفع مستوى الجدل، لافتًا إلى أن هذا الأسلوب يؤدي إلى نتائج سلبية. وأكّد على أنّ المؤثر المسؤول في منصات التواصل الاجتماعية من ينقل الواقع كما هو، دون تهويل أو تقليل، ويحافظ على طرح متزن يعكس حقيقة الموقف، مضيفًا أن المصداقية تُبنى عندما يشعر الجمهور

حمود بن عبدالله المخيني

أن الطرح منطقي، وأن الهدف منه التوضيح لا الإثارة. من جهته، قال المحامي حمود بن عبدالله المخيني إن النظام الأساسي للدولة يُعدُّ الإطار الدستوري لحرية التعبير في سلطنة عُمان؛ إذ قررت المادة (٣٥) منه أن حرية الرأي والتعبير مكفولة، لكنها مرتبطة صراحة بعبارة «في حدود القانون»، وهي عبارة تعكس فلسفة المُشرِّع في إقرار حرية التعبير مقرونة بالمسؤولية ومقيّدة بالقانون، علمًا أن هذا القيد لا يُفرغ الحرية من مضمونها؛ بل يضع لها ضوابط تحمي النظام العام وأمن الدولة، وكرامة الأفراد وحقوقهم، وتحفظ حرمة الحياة الخاصة.

وأضاف أنه في ظل انتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الأفراد من أجل التعبير عن مختلف قضايا المجتمع والحياة العامة، وتوجيه النقد لبعض الممارسات، أو طرح مشكلاتهم لمناقشتها أو إيصالها للجهات الحكومية المختصة، فإن هذا التعبير قد ينحى بالبعض إلى التشهير بالآخرين- أفرادًا ومؤسسات حكومية وخاصة- أو تجريحهم أو الاعتداء على حرماتهم الخاصة أو نشر أخبار عنهم حتى ولو كانت صحيحة، وهنا يأتي دور القانون في توفيق التوازن بين حماية حرية التعبير ومنع مثل هذه التجاوزات.

وأفاد بأنه يكون لصاحب القضية/ الشكوى الحق في التعبير عن رأيه أو عرض شكواه علنًا في وسائل التواصل الاجتماعي طالما لا يوجد نص تشريعي يجرم هذا التصرف، ومن ذلك حقه في انتقاد أداء أي مؤسسة أو جهة بشرط أن يلتزم بعدم توجيه اتهامات تمس السمعة أو الكرامة، حتى لو كانت الوقائع صحيحة، أو المساس بالحياة الخاصة للآخرين، وهو ما أكّدته المادة (١٦) من قانون جرائم تقنية المعلومات التي جرّمت الاعتداء على

د.أحمد مراد

الخصوصية أو السب والقذف عبر الوسائل الرقمية. ولفت إلى أنّ المنصّات الإعلامية الرقمية مثل الحسابات الإخبارية، هي منصات يفترض أن تكون مرخصة من وزارة الإعلام، وبالتالي تخضع في ممارسة أنشطتها لقانون الإعلام الصادر بالمرسوم السُّلطاني رقم ٥٨ / ٢٠٢٤، وهي تخضع من حيث المبدأ للقيود العامة على المحتوى، لا سيما ما يؤدي إلى التضليل، أو نشر ما يتم حظره رسميًا، أو المساس بالآداب العامة، وفق المادة (٤) من قانون الإعلام ويبرز دورها كوسيط يلتزم بسياسات النشر والاستجابة للتوجيهات القانونية دون فرض رقابة مسبقة على الرأي.

وذكر أنه بالنسبة للجهات الرسمية المعنية بالشكوى أو القضية المثارة في الرأي العام، فإننا نرى أن تفاعلها مع القضايا المطروحة في وسائل التواصل الاجتماعي ينبغي أن يكون تفاعلًا إيجابيًا مشجعًا على ثقافة النقد البناء والتعاون المجتمعي، وأن يتم اعتبار هذه المنصات صندوقًا رقميًا للشكاوى، يتمُّ من خلالها إيجاد الحلول المناسبة ومعالجة الأخطاء المحتملة، دون أن يخل ذلك بحق الجهة الرسمية في المساءلة الجزائية لكل من يتجاوز الحدود القانونية لحرية التعبير.

وأوضح أنّ القانون العُماني لا يقف ضد «صوت المجتمع»؛ بل يحميه ما دام يمارَس ضمن إطار يحترم الحقيقة دون تضليل، والخصوصية وكرامة الإنسان دون اعتداء، خصوصًا إذا ما علمنا أن قانون جرائم تقنية المعلومات العُماني لا يجرّم حرية الرأي؛ بل يجرّم المساس بالحياة الخاصة، والسب والقذف، والإخلال بالقيم الدينية أو النظام العام، وهو الأمر الذي يضمن بقاء الفضاء الرقمي حيًا ومؤثرًا دون أن يتحول إلى ساحة انتهاك أو فوضى.

ولفت إلى أنه بالرغم من أن الجهات الحكومية قد سعت جاهدة لإيصال صوت المجتمع إليها، وأطلقت لذلك منصة (تجاوب) الرقمية التي تمكن الأفراد من تقديم الشكاوى عبر منصة رقمية متكاملة، إلّا أنه يُمكن بناء مسار قانوني متوازن يُحوّل التفاعل الرقمي في وسائل التواصل الاجتماعي من حالة إعلامية عشوائية إلى أداة مؤسسية فعّالة، وذلك من خلال اعتبار وسائل التواصل الاجتماعي منصة بلاغ مجتمعي، يلتزم فيها الناشر بممارسة حرية التعبير دون تجاوز، وتلتزم الجهات الرسمية بالتفاعل مع الطرح من خلال فريق مخصص تكون مهمته التفاعل مع مختلف القضايا المنشورة بشكل إيجابي يهدف إلى إيجاد الحلول، بحيث تلتزم المؤسسات الخدمية بفتح مسارات واضحة لاستقبال الشكاوى المثارة في الرأي العام، ومن ثم التعامل معها أو إيصالها للجهات المعنية بها.

الحراصية: «منصات التواصل» تُعيد تشكيل الوعي الجمعي.. و«الخوارزميات» تتحكم في المحتوى الرقمي

النقاش المنظم والمسؤول لا يتعارض مع حرية التعبير

الشيذاني: التفاعل المسؤول تجاه القضايا المجتمعية يساعد في إيصال الرسالة الصحيحة دون تشويش

ضرورة دحض الشائعات بالاستجابة السريعة بكفاءة وشافية ودقة

مراد: المصداقية تُبنى عندما يشعر الجمهور بمنطقية الطرح

المخيني: يحق للمواطن انتقاد أداء أي مؤسسة دون المساس بالسمعة أو الكرامة أو الحياة الخاصة للآخرين

«جامعة التقنية» بعبري تحتفل بتخريج 623 خريجًا وخريجة.. غدًا

عبري- ناصر العبري

تحتفل جامعة التقنية والعلوم التطبيقية بعبري مساء غدٍ الاثنين بتخريج دفعة جديدة من خريجيها، وذلك برعاية صاحب السمو السيد حمود بن علي بن سيف آل سعيد، وبحضور سعادة الدكتور سعيد بن حمد الربيعي رئيس جامعة التقنية والعلوم التطبيقية، وعدد من المسؤولين وأولياء الأمور.

ويبلغ عدد الخريجين في هذه الدفعة ٦٢٣ خريجًا وخريجة من مختلف التخصصات الأكاديمية، شملت كلية الهندسة والتكنولوجيا، وكلية الاقتصاد وإدارة الأعمال، وكلية علوم الحاسب والمعلومات، وذلك بعد استكمالهم متطلبات التخرج بنجاح.

وأنهى فرع الجامعة بعبري كافة الاستعدادات اللازمة لتنظيم حفل التخرج، بما يعكس أهمية هذه المناسبة التي تجسد ثمار الجهود التعليمية، وتسهم في رفد سوق العمل بكفاءات وطنية مؤهلة علميًا وعمليًا للمشاركة في مسيرة التنمية الشاملة.

حمود بن علي بن سيف آل سعيد

وفد من «الدفاع المدني» يتعرف على أكاديمية الدفاع المدني الإماراتية

مسقط- الرؤية

زار وفدٌ من هيئة الدفاع المدني والإسعاف أكاديمية الدفاع المدني بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في أبوظبي؛ وذلك في إطار تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجالات الدفاع المدني والتدريب التخصصي.

وهدفت الزيارة إلى الاطلاع على المرافق التعليمية والتدريبية بالأكاديمية، والتعرّف على البرامج التدريبية المتقدمة، وتبادل الخبرات في مجال الدفاع المدني، إلى جانب مناقشة عددٍ من الموضوعات الأخرى ذات الصلة وسبل تطوير منظومة العمل المشترك.

وترأس وفد هيئة الدفاع المدني والإسعاف العميد مدير عام العمليات والتدريب؛ حيث جرى خلال الزيارة تبادل وجهات النظر وبحث آفاق التعاون المستقبلي؛ بما يُسهم في رفع كفاءة الجاهزية وتعزيز القدرات المهنية وفق أحدث المعايير المعتمدة.

1 امتحان الكيمياء.. قياس أداء أم تعجيز للطالب؟ — ناصر بن سلطان العموري
2 سلطنة عُمان.. تجربة عمل لا تُغادر الذاكرة — د. يحيى آل داوود
3 المسؤولية في الخطاب الإعلامي وصناعة الوعي المجتمعي — خالد بن سالم الغساني
4 «معًا نتقدم».. حوار يصنع المستقبل — فايزة سويلم الكلبانية

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس
لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

من أجل اليمن الآمن والسعيد

مع كل أزمة إقليمية ودولية، تُجدِّد سلطنة عُمان تأكيدها على أهمية تغليب لغة الحوار لحل الخلافات والنزاعات، وطرح الحلول السلمية لمعالجة الأوضاع، لأن ثمن النزاعات داخل أي دولة، أو بين الأطراف الدولية يكون من دماء الأبرياء الذين يأملون في العيش بأمان ويتطلعون إلى مستقبل أكثر استقرارًا يحصلون فيه على حقوقهم كاملة.

ومع التطورات التي نشهدها في الجمهورية اليمنية الشقيقة وخاصة في محافظتي المهرة وحضرموت، دعت سلطنة عُمان إلى العمل على تجنّب التصعيد، والعودة إلى المسار السياسي، والدخول في حوار سياسي شامل يضم كافة أطياف الشعب اليمني الشقيق للتفاهم على ما فيه خير ومستقبل بلادهم؛ بما يُرسِّخ الأمن والاستقرار والسلام، ويُحافظ على سياسة حُسن الجوار.

وهذه هي السياسة والدبلوماسية العُمانية التي تنشد السلام والأمن في كل العالم، وهي دبلوماسية فاعلة تؤتي ثمارها في الكثير من القضايا التي تدخلت فيها عُمان كوسيط لحل الأزمات، وكان آخرها الوساطة لإطلاق سراح ٢٩٠٠ من المحتجزين لدى الأطراف اليمنية.

إنَّ عُمان ومنذ بداية الأزمة اليمنية، انتهجت سياسة قائمة على الحياد الإيجابي، رافضة الانخراط في الصراع العسكري، ومُتمسكة بدورها كوسيط موثوق لدى مختلف الأطراف، وهذا النهج يستند إلى ثوابتها السياسة الخارجية، وهو ما جعل العالم يُشيد بدورها الصادق وحرصها الدؤوب على ترسيخ دعائم السلام في المنطقة والعالم أجمع.

الرؤية

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها

بين نهاية عام وبداية آخر

د. سالم بن عبدالله العامري

مع اقتراب نهاية كل عام وبزوغ عام جديد، تتجدد لدى الإنسان مشاعر مُتباينة تتأرجح بين الأمل والتفاؤل من جهة، والقلق والتشاؤم من جهة أخرى. هذه اللحظة الزمنية الفاصلة لا تمثل مجرد انتقال تقويمي في صفحات التقويم؛ بل تُشكل محطة نفسية واجتماعية يعيد فيها الفرد والمجتمع تقييم الماضي، واستشراف المستقبل، ومساءلة الحاضر بما يحمله من تحديات وإخفاقات وآمال مؤجلة.

من منظور علم النفس، يُعد الأمل آلية تكيفية أساسية تُمكّن الإنسان من الاستمرار رغم الضغوط؛ إذ يرتبط الأمل بتوقع التحسن وإمكانية التغيير، حتى في أكثر الظروف تعقيدًا. غير أن هذا الأمل قد يتآكل عندما تتراكم الأزمات دون حلول ملموسة، وعندما تتسع الفجوة بين التوقعات والواقع، فيتحول التفاؤل إلى قلق، والانتظار إلى خوف من مستقبل غامض. هنا لا يكون التشاؤم ضعفًا فرديًا بقدر ما يكون استجابة طبيعية لخبرات متكررة من الإحباط وفقدان اليقين.

وعلى المستوى الجمعي، تتضاعف هذه المشاعر مع نهاية العام؛ حيث يترقب الناس انفراجًا في أوضاعهم المعيشية، وتحسنًا في الظروف الاقتصادية، وتراجعًا في الأزمات المتراكمة التي تثقل كاهل الأسر والمجتمعات. فالضغوط الاقتصادية، وارتفاع تكاليف الحياة، وتباطؤ الحلول الواقعية، جميعها عوامل تسهم في تشكيل مزاج عام يتسم بالحذر والترقب، لا بالاندفاع ولا باليأس المطلق. فالمجتمع، في مثل هذه اللحظات، لا يطلب معجزات، بل يتطلع إلى مؤشرات صادقة على التغيير، وإلى سياسات واقعية تستجيب لحاجاته الفعلية.

ويكشف هذا التوازن الدقيق بين الأمل والخوف عن وعيٍ جمعيٍ مُتنامٍ، يُدرك أن الزمن وحده لا يصنع التحول، وأن تعاقب الأعوام لا يعني بالضرورة تعاقب الحلول؛ فالتفاؤل غير القائم على أسس واقعية قد يتحول إلى وهم، كما أن التشاؤم المطلق قد يفضي إلى العجز والاستسلام. ومن هنا تبرز أهمية الأمل الواعي، ذلك الأمل الذي لا ينكر صعوبة الواقع، ولا يعفي الجهات المسؤولة من دورها، لكنه في الوقت ذاته يحافظ على طاقة المجتمع وقدرته على الصبر والعمل والمساءلة.

> نهاية العام ليست خاتمة للأزمات كما إن بداية العام الجديد ليست ضمانة لانفراج تلقائي

نهاية العام ليست خاتمة للأزمات، كما إن بداية العام الجديد ليست ضمانة لانفراج تلقائي. لكنها فرصة للمراجعة الصادقة، وإعادة ترتيب الأولويات، وبناء الثقة بين المواطن وصانع القرار على أساس الشفافية والمسؤولية. فالمجتمعات لا تنهض بالأمنيات وحدها، بل بإرادة الإصلاح، وعدالة الحلول، واستشعار المسؤولية تجاه الإنسان باعتباره محور التنمية وغايتها.

وفي خضم هذا الانتقال الزمني، يبقى الأمل ضرورة إنسانية لا غنى عنها، لا بوصفه هروبًا من الواقع، بل باعتباره قوة دافعة لمواجهته. أملٌ متزن، يُبقي العيون مفتوحة على التحديات، والقلوب مُعلقة بإمكانية التغيير، والعقول واعية بأن المستقبل لا يُنتظر فقط؛ بل يُصنع.

وَهْم المنصب

خالد بن حمد الرواحي

في بداياتنا الأولى، نميل إلى الاعتقاد أن التدرّج في الحياة يشبه «التصفية الطبيعية»؛ فمن يصل إلى الأعلى لا بُد أن يكون الأذكى، والأكفأ، والأجدر. نكبر ونحن نحمل هذا التصور البسيط، ونُقنع أنفسنا بأنَّ المدارس، ثم الجامعات، ثم المناصب العليا، تعمل كغربالٍ صارم لا يمرّ منه إلا المتميزون فعلًا. غير أنَّ التجربة العملية- ومع اتساع الاحتكاك بالواقع- تُثبت شيئًا مختلفًا؛ أنَّ هذه الصورة أقرب إلى المثال النظري منها إلى الحقيقة، وأنَّ الحياة أكثر تعقيدًا مما تخيّلناه في بداياتنا.

كثيرون يكتشفون، مع اتساع خبراتهم وتراكم احتكاكهم بالواقع، حقيقةً قد تبدو صادمة في بدايتها: أن الذكاء وحده لا يضمن الوصول، كما أن محدودية الكفاءة لا تمنع الصعود دائمًا. فالألقاب، مهما بدت لامعة، لا تُغيّر جوهر الإنسان، بل قد تكشفه أكثر مما تخفيه. وكلما ارتفع الموقع، وازدادت مساحة القرار، ظهر عمق التفكير- أو ضحالته - بوضوحٍ لا يمكن إخفاؤه طويلًا، مهما أحاط صاحبه نفسه بالمظاهر. المنصب، في حقيقته، ليس شهادة جودة ولا ختم اعتماد، بل اختبار كشف. اختبارٌ لا يرحم، لأنه يضع صاحبه في مُواجهة قرارات تمس النَّاس مباشرة، ومسؤوليات تتطلب حكمةً واتزانًا، وضغوطًا لا تنفع معها الأقنعة ولا الشعارات. عند هذا الحدّ، تتراجع الكلمات الجميلة، وتبقى الأفعال وحدها هي الشاهد. وهنا يتبيّن الفارق الجوهري بين من يتخذ القرار لأنَّه يفهمه ويُؤمن به، ومن يتخذه فقط لأنه مُطالَب به، دون إدراكٍ حقيقي لعواقبه.

الإشكالية ليست في وجود أشخاص محدودي الكفاءة في مواقع متقدمة؛ فذلك واقع عرفته المؤسسات عبر التاريخ، وتعايشت معه بدرجات متفاوتة. الإشكالية الأعمق تكمن في كيف يصل بعضهم، وفي آليات الاختيار التي تُقدَّم أحيانًا على حساب الجدارة. فهناك من لا يصعد بسُلّم الكفاءة والاستحقاق، بل يعبر عبر جسور العلاقات والمصالح المتبادلة. وهناك من يُدفَع إلى الواجهة لا لقوته أو تميّزه، بل لكونه الأسهل توجيهًا، والأقل مُقاومةً للتأثير، فيتحول الموقع من مساحة مسؤولية إلى أداة تُدار.

وهنا يظهر أخطر نمط إداري يمكن أن تمرّ به أي مؤسسة: مسؤولٌ لا يضيف، بل يُردّد. لا يسأل لأنه لا يُريد الإحراج، ولا يناقش لأنه ينتظر الإشارة. لا يبني رؤية، بل يكتفي بتدوير ما يُملى عليه، وكأنَّ وجوده مرتبط بالامتثال أكثر من الوعي. وجود هذا النمط لا يُربك المؤسسة فحسب، بل يُفرغ المواقع من معناها الحقيقي، ويحوّل القرار من مسؤولية أخلاقية ومهنية إلى إجراء شكلي يُنفَّذ بلا روح.

في المُقابل، نجد أنَّ أكثر الناس أثرًا لم يحملوا أعلى الألقاب، ومع ذلك تركوا بصمة واضحة في مواقعهم، لأنهم تعاملوا مع المسؤولية بوصفها أمانة لا امتيازًا. أصلحوا ما استطاعوا، وواجهوا حين كان الصمت أسهل، وتحملوا كلفة القرار، وتجاوزوا «المألوف» عندما كان المألوف يضر بالمصلحة العامة. فالقيمة الحقيقية للإنسان لا تُقاس بما كُتب على بابه الوظيفي، بل بما تغيَّر بسببه داخل المكان الذي مرَّ به، وبما تركه من أثرٍ يستمر حتى بعد رحيله.

لهذا، فإن أخطر خطأ يمكن أن تقع فيه المؤسسات هو الخلط بين الموقع والقيمة. فالموقع قد يُمنَح، وقد يُرتَّب، وقد تُسهِّله المصادفات أو تفرضه التوازنات، أمّا القيمة فمسارٌ يُبنى ولا يُمنَح، ويُكتسَب ولا يُوهَب. قد يسبق الموقعُ صاحبه أحيانًا، فيضعه في مكان لم ينضج له بعد، لكن البصمة لا تسبق صاحبها أبدًا؛ لأنها لا تظهر إلا حين يكون الإنسان جديرًا بها فعلًا.

ربما آن الأوان أن نُراجع معيارنا بهدوء، بعيدًا عن بريق المواقع وضجيج الألقاب: هل نُقيِّم النَّاس بما وصلوا إليه... أم بما تركوه خلفهم؟ فالتَّاريخ، على امتداده، لا يحتفظ طويلًا بالأسماء ولا بالمناصب، لكنه لا ينسى أثر الإنسان في المكان الذي كان فيه، ولا ما أحدثه من فرقٍ حين امتلك القرار.

التسريح والأبعاد الاجتماعية والتنموية

د. محمد بن خلفان العاصمي

لا شك أنَّ قضية التسريح عن العمل هي أهم ما يشغل الحكومة بجانب قضية الباحثين عنه، وتشكل هاتان القضيتان التحدي الأكبر الذي تُواجهه الدولة وتسعى جاهدة لإيجاد حلول لهما، وبقدر الحاجة المُلحَّة إلى سرعة إنجاز هذا الملف الشائك، تبرز تحديات وعقبات جديدة تزيد من صعوبة الوضع.

وحقيقة الأمر أنَّ مثل هذه القضايا سببت الكثير من الصداع لدول تفوقنا إمكانات وقدرات وذات اقتصاد قوي، إلّا أنَّ الطبيعة الديناميكية لهذه التحديات تفرض واقعًا مُعقَّدًا في ظل التحدي الاقتصادي، وفي ظل عامل الزمن الذي يُؤدي دورًا كبيرًا في حسم مثل هذه الملفات؛ حيث إنَّ كل يوم يمُر دون حل يضيف عقدة جديدة في بطن هذه القضية تحتاج إلى فكٍّ مستقبلًا.

ويبرز التسريح عن العمل كقضية مجتمعية ذات بُعد اجتماعي عميق؛ حيث إنَّ هذا الأمر لا يطال المُسرَّح فقط ولا يؤثر عليه مفردًا واحدًا؛ بل إن التأثير يشمل أسرة كاملة تعتمد عليه بشكل كامل في أمورها، وهذا الجانب يُضفي على القضية صعوبة بالغة؛ حيث تتعقد أوضاع الأسرة وتدخل في مرحلة التفكير في آلية مواجهة الوضع وما يترتب عليه من ترتيب أولويات والاستغناء عن أمور أساسية، والتفكير في توفير الاحتياجات الضرورية من خلال التخلي عن المدخرات والأملاك إن وجدت، في ذات الوقت الذي يبدأ فيه المُسرَّح في البحث عن حلول بديلة وقتية لمواجهة وضع لم يكن متوقعًا.

لا يمكن إدراك الواقع النفسي الذي تعيشه أسرة المُسرَّح عن العمل وكذلك هو نفسه؛ فالأمر ليس سهلًا بكل تأكيد ولستُ هنا للحديث عن هذا الجانب المؤلم؛ فهو غير خافٍ على أحد، ولا يحتاج إلى أي تفصيل، ولكنني أرغب في تغيير زاوية الرؤية لهذه القضية التي هي مصير وواقع قد يجده الإنسان أمامه في أي لحظة خاصة لأولئك العاملين في القطاع الخاص، هذا القطاع الذي يعتمد معادلة بسيطة جدًا في تعامله مع الواقع العملي تنطلق من الربح والخسارة فقط، وهذه طبيعة هذا القطاع، ولا يمكن الدخول في نقاش حول هذا الجانب لأنه لن يفضي إلى نتائج.

من أجل ذلك على أي فرد يعمل في هذا القطاع أن يضع في اعتباره قضية التسريح في أي لحظة وهنا لا أقصد الفكرة فقط؛ بل عليه أن يُنظِّم حياته وحياة عائلته وفق آلية تستوعب صدمة التسريح بأقل قدر مُمكن من الصعوبة، وهناك الكثير والكثير من التفاصيل في هذا المجال يُمكن الحديث عنها في مقال آخر، ولعل هذا هو الأمر الذي قد يُساعد قليلًا في كسب الوقت للتعامل مع الوضع الجديد إلى أن يكون هناك حل للمشكلة وعمل جديد ومصدر دخل يعيد التوازن إلى المسرح وأسرته.

في الجانب الآخر، على المؤسسات أن تُدرك أنَّ دورها لا ينحصر في قضية الربح والخسارة فقط، خاصةً عندما تكون هذه الخسارة ناتجة عن سوء إدارة وعدم كفاءة في التعامل مع الأزمات، ويجب ألّا يكون الموظف هو أوَّل الحلول التي تلجأ إليها المؤسسات لتقليص خسائرها، وهناك الكثير من الوسائل البديلة التي يمكن أن تُساعد في حل المشكلات والأزمات المالية غير تسريح الموظفين، وهنا يجب أن تعلي المؤسسات من قيمة المورد البشري في منظومة العمل وأن تتعامل مع هذا المورد بشكل إنساني ينُم عن شعور بالمسؤولية تجاه أسرته في المقام الأول وتجاه المجتمع في المقام الثاني، وهذه المسؤولية هي جزء من قيم العمل وقيّم المؤسسات التي تبرز كمؤسسات مجتمعية تتجاوز فكرة الاستغلال لتحقيق الربحية إلى فكرة الشراكة.

> يبقى العامل الحاسم في هذه القضية هو مدى إدراك أصحاب العمل والقرار للأبعاد الناتجة عن قرار التسريح

قد يتقبَّل المجتمع فكرة التسريح في حدود ضيقة جدًا وفي ظروف مُعينة، عندما يُثبت الواقع أنَّ التسريح هو آخر الحلول، أما عندما تنتهج شركات رابحة هذا النهج؛ فهناك خللٌ قيميٌّ يجب مُعالجته بشكل مُباشر، وعلى جهات الاختصاص أن تراقب الوضع بشكل صارم، وأن تضع قوانين صارمة لمواجهة هذه القضية لأن انعكاسها السلبي على البلد ذو تأثير كبير، ولا بُد من تطوير الأنظمة والقوانين التي تساعد في الحد من هذه الممارسات اللامسؤولة والتعامل معها بشكل فعَّال من أجل الحفاظ على المجتمع واستقرار الأسرة وحمايتها من مخاطر التفكك.

لن أطيل الحديث في هذا الموضوع؛ فهو لا يحتاج إلى إسهاب ويكفي أن نرى آثاره لندرك مدى أهمية القضاء على هذه المشكلة، وبكل تأكيد هناك جهود كبيرة بذلت وتبذل في هذا الاتجاه، وهناك الكثير من الاهتمام بهذا الملف من القيادة الرشيدة لسرعة التعامل مع هذا الملف وتقديم حلول مناسبة؛ سواء من خلال منفعة الأمان الوظيفي أو من خلال أولوية التوظيف للمُسرَّحين وحتى من خلال عدم السماح للمؤسسات بتسريح العاملين فيها إلّا وفق معايير وضوابط مُحددة، ويبقى العامل الحاسم في هذه القضية هو مدى إدراك أصحاب العمل والقرار للأبعاد الناتجة عن قرار التسريح.

الرؤية
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

25.7 مليار ريال حجم المعروض النقدي بنهاية أكتوبر

مسقط- العُمانية

شهد عرض النقد بمعناه الواسع في سلطنة عُمان نموًّا بنسبة ٣,٦ بالمائة على أساس سنوي ليبلغ بنهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٥م نحو ٢٥,٧ مليار ريال عُماني.

وأشارت الإحصاءات الصادرة عن البنك المركزي العُماني إلى أن هذه الزيادة جاءت نتيجة ارتفاع النقد بمعناه الضيق بنسبة ٧,٣ بالمائة، وارتفاع شبه النقد بنسبة ٢,١ بالمائة، والذي يتكون من مجموع ودائع التوفير وودائع لأجل بالريال العُماني زائد شهادات الإيداع المُصدرة من قبل البنوك بالإضافة إلى حسابات هامش الضمان وجميع الودائع بالعملة الأجنبية لدى القطاع المصرفي.

وبينت الإحصاءات أنه خلال الفترة ذاتها، انخفض النقد لدى الجمهور بنسبة ٠,١٣ بالمائة، بينما شهدت الودائع تحت الطلب ارتفاعًا بنسبة ٨,٧ بالمائة.

وفيما يتعلق بهيكل أسعار الفائدة لدى البنوك التجارية التقليدية، سجل

المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بالريال العُماني انخفاضًا من ٢,٧٠٩ بالمائة في شهر أكتوبر ٢٠٢٤م إلى ٢,٥٥٩ بالمائة في شهر أكتوبر ٢٠٢٥م، كما انخفض المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بالريال العُماني من ٥,٦٢٨ بالمائة إلى ٥,٤٤٤ بالمائة خلال الفترة نفسها.

أما متوسط أسعار الفائدة في سوق الإقراض ما بين البنوك لليلة واحدة، فقد سجل انخفاضًا بلغ ٤,٠١٤ بالمائة في شهر أكتوبر ٢٠٢٥م مقارنة مع ٤,٦٨١ بالمائة في شهر أكتوبر من عام ٢٠٢٤م.

وجاء ذلك نتيجة لانخفاض المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على عمليات إعادة الشراء ليصل إلى ٤,٧٣٤ بالمائة مقارنة مع ٥,٧٩٠ بالمائة خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، وذلك تماشيًا مع سياسات الاحتياطي الفدرالي الأمريكي.

264.7 مليون ريال مبيعات وصادرات صناعية مُؤمَّنة

مسقط- العُمانية

بلغ حجم المبيعات المحلية والصادرات المؤمنة للقطاع الصناعي لدى «كريدت عُمان» بنهاية الربع الثالث من العام الجاري ما قيمته ٢٦٤,٧ مليون ريال عُماني مسجلًا نموًّا بنسبة ٢٧ بالمائة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي والبالغة ٢٠٨,٦ مليون عُماني.

ويشمل القطاع الصناعي المصنف في «كريدت عُمان» مجموعة من المنتجات منها صناعات الحديد والصلب والتي بلغت قيمة المبيعات المؤمنة فيها ٧٩ مليون ريال عُماني، وصناعة الزيوت والأدهان بقيمة بلغت ٦٤,٦ مليون ريال عُماني، والصناعات الغذائية كاللحوم والدواجن بإجمالي قيمة مؤمنة بلغت ٣٣,١ مليون ريال عُماني، وتصنيع المنتجات النفطية المكررة بقيمة ٢٤ مليون ريال عُماني.

وبلغت قيمة الصناعات المتعلقة بأدوات التنظيف ١٧,٣ مليون ريال عُماني، في حين بلغت القيمة المؤمنة لتصنيع معدات البناء من البلاستيك نحو ٧,٤ مليون ريال عُماني.

وقال هيثم بن عبد الله اليعقوبي المكلف بأعمال الرئيس التنفيذي لشركة «كريدت عُمان» إن الشركة تسعى إلى زيادة حجم الصادرات العُمانية غير النفطية من خلال التغطيات التأمينية التي توفرها للمصنعين والمصدرين والبائعين المحليين. وأكد أن الجهود التي تبذلها الشركة لا تقتصر على تقديم خدمات تأمينية، بل تشمل خدمات استشارية وإيجاد مشترين للمصدرين العُمانيين بهدف دعم وتعزيز الصادرات العُمانية وتسهيل وصول المنتجات المحلية إلى الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن هذه الخدمات تسهم في توسيع آفاق التجارة الخارجية لسلطنة عُمان، وتعزز من قدرة الاقتصاد العُماني على المنافسة العالمية، مؤكدًا على أهمية دور «كريدت عُمان» في تعزيز الثقة بين المصدرين والمستوردين وتقليل المخاطر المرتبطة بالعمليات التجارية الدولية.

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بالخابورة
إعلان بيع قضائي

بناء على:

رقم التنفيذ (2024/9102/23)	الدائرة (تنفيذ مدني)

الحق المطالب به: إلزام المتهم بأن يؤدي للمدعي بالحق المدني سلطان بن خليفة بن محمد الربيعي قيمة الشيك بمبلغ وقدره 21500 ر.ع (واحد وعشرون ألفا وخمسمائة ريال عماني)، ومبلغ 100 ر.ع (مائة ريال عماني) مقابل أتعاب المحاماة، وإلزامه بمصاريف الدعوى المدنية، ورفض ما زاد على ذلك من طلبات).

أسماء الأطراف	الصفة
سلطان بن خليفة بن محمد الربيعي	طالب التنفيذ
وليد بن خالد بن عبدالله الربيعي	المنفذ ضده

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقر المحكمة بولاية الخابورة (السرحات) في تمام الساعة 10 صباحا من يوم الخميس الموافق: 2026/1/8 للمركبة المحجوزة وهي كالآتي:

النوع	الموديل	اللون	رقم اللوحة	سعر بداية المزاد
مازدا	2015	فضي	61873/ ر خصوصي	1968 ر.ع ألف وتسعمائة وثمانية وستون ريال عماني

وعلى الراغبين في الشراء مراجعة قسم التنفيذ بمحكمة الخابورة الابتدائية لمعاينة المركبة محل البيع على أن يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في ذات الجلسة بأي ثمن، ويعتبر محضر البيع سنداً تنفيذياً بفارق الثمن بالنسبة إليه عملاً بنص المادة (404) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/29م) وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بالخابورة
إعلان بيع قضائي

بناء على:

رقم التنفيذ (2024/9102/23)	الدائرة (تنفيذ مدني)

الحق المطالب به: إلزام المتهم بأن يؤدي للمدعي بالحق المدني سلطان بن خليفة بن محمد الربيعي قيمة الشيك بمبلغ وقدره 21500 ر.ع (واحد وعشرون ألفا وخمسمائة ريال عماني)، ومبلغ 100 ر.ع (مائة ريال عماني) مقابل أتعاب المحاماة، وإلزامه بمصاريف الدعوى المدنية، ورفض ما زاد على ذلك من طلبات).

أسماء الأطراف	الصفة
سلطان بن خليفة بن محمد الربيعي	طالب التنفيذ
وليد بن خالد بن عبدالله الربيعي	المنفذ ضده

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقر المحكمة بولاية الخابورة (السرحات) في تمام الساعة 10 صباحا من يوم الخميس الموافق: 2026/1/8 للعقار المحجوز وهو كالآتي:

النوع	المكان	رقم القطعة	المربع	المساحة
سكنية	الخابورة	31	الفرضة	631 م2

ويقدر بسعر أساسي وقدره (3937 ر.ع) ثلاثة آلاف وتسعمائة وسبعة وثلاثون ريال عماني وعلى الراغبين في الشراء مراجعة قسم التنفيذ بمحكمة الخابورة الابتدائية لمعاينة العقار محل البيع على أن يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في ذات الجلسة بأي ثمن، ويعتبر محضر البيع سنداً تنفيذياً بفارق الثمن بالنسبة إليه عملاً بنص المادة (404) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/29م) وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بمسقط
إعلان تسجيل تنبيه عقاري في عقار

تعلن أمانة المحكمة أن طالب التنفيذ/ بنك عمان العربي قد تقدم بطلب التنفيذ التجاري رقم (2021/9103/753) ضد المنفذ ضدهم/ 1- أحمد سليمان أحمد عيادات. 2- خلفان بن يوسف بن سعيد الهادي. 3- أمير خلفان يوسف سعيد الهادي. 4- شركة البنيان الفاخرة للتجارة والمقاولات ش.م.م.

الحق المطالب به (102834.222 ر.ع، مائة وألفي وثمانمائة وأربعة وثلاثين ريالاً عمانياً ومائتين وإثنين وعشرين بيسة) وبفائدة قدرها (5%) سنوياً عن الأقساط التي تأخر في سدادها حتى تاريخ رفع الدعوى فقط وبالتصريح له -أي المدعي- في مواجهة المدعى عليه الرابع ببيع قطعتي الأرضين السكنيتين المرهونتين لصالحه والمبينتين وصفا بالأسباب استيفاءً للدين مع إلزامهم -أي المدعى عليهم الأولى والثاني والثالث والرابع بثلاثة أرباع المصاريف ورفض ما زاد على ذلك من طلبات).

ونظرا لتعذر إعلان المنفذ ضدهم بالطرق العادية، فقد تقرر توجيه هذا الإعلان إليهم بطريق النشر متضمنا إعلانهم - تسجيل تنبيه عقاري - بوجوب سداد المبلغ المذكور أعلاه خلال 7 أيام على هذا النشر، عملا بأحكام المرسوم السلطاني رقم 2022/29 بإصدار قانون الإجراءات المدنية والتجارية إلا بيعت العقارات المملوك لهم - (عقار رقم 124/4 والعقار رقم 124/2)، الواقعة في ولاية مطرح.

أمانة سر المحكمة

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بمسقط
إعلان بالنشر في التنفيذ

تعلن أمانة المحكمة أن طالب التنفيذ/ بنك عمان العربي ش.م.ع.ع، قد تقدم بطلب التنفيذ التجاري رقم (2024/9103/5802) لتنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم (2023/1301/349) ضد المنفذ ضدهم/ محمد بن عبدالله بن علي المقبالي للتجارة - محمد بن عبدالله بن علي المقبالي.

الحق المطالب به (حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليها الأولى في مواجهة المدعى عليه الثاني بأن تؤدي للمدعي مبلغ (7458.931) سبعة آلاف وأربعمائة وواحد وخمسون ريالا وتسعمائة وواحد وثلاثون بيسة، بفائدة قدرها (4%) سنويا وذلك على الأقساط التي تأخرت المدعى عليها الأولى عن سدادها من تاريخ 2022/11/9م وحتى تاريخ رفع الدعوى، والتصريح له - في مواجهة المدعى عليه الثاني - ببيع قطعة الأرض المرهونة لصالحه استيفاءً للدين، وإلزامهما بالمصاريف، ومبلغ (100 ر.ع) مائة ريال مقابل أتعاب المحاماة، ورفض ما زاد على ذلك من طلبات على النحو المبين بالأسباب).

ونظرا لتعذر إعلان المنفذ ضدهم بالطرق العادية، وعليه يعد هذا النشر إعلاناً لهم متضمناً تكليفهم بالوفاء بما هو مطلوب منهم أعلاه خلال سبعة أيام من تاريخ هذا النشر عملاً بنص المادتين (11) و (356) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية.

أمانة سر المحكمة

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 13 مكرر 2 من قانون الشركات 74/4 وتعديلاته، تعلن **شركة رفاه للإستثمار** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت الرقم (1445627) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (تاجر فرد) إلى شركة (الشخص الواحد).

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان هروب عامل

اسم العامل : **نورو سعيدي مو كو كوا**
الجنسية : **تنزانيا**
الرقم المدني : **TAE752663**
تاريخ الهروب : **2025/8/6**
اسم الكفيل : **موزة بنت سعيد بن خلفان الضامرية**

- كل من يقوم بتشغيل هذا العامل يتحمل المسؤولية القانونية.
- يحق للعامل الطعن في صحة هذا الإعلان لدى وزارة العمل خلال أسبوعين من تاريخ اليوم الأحد الموافق 2025/12/28.

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

سالم بن عبدالله بن علي الجلنداني

سند ملكية أرضه السكنية رقم: 6552
الكائنة في ولاية سمائل
بالمربع: النهدة
والبالغ مساحتها: 904 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بجعلان بني بو علي
إعلان بيع قضائي

بناء على:

رقم التنفيذ (2024/9103/168)	الدائرة (تنفيذ تجاري)

الحق المطالب به (إلزام المنفذ ضده مبلغ وقدره (62.060 ر.ع)).

أسماء الأطراف	الصفة
زايد يحيى خنفور الشيباني	طالب التنفيذ
راشد بن خميس بن عبدالله الحربي	المنفذ ضده

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقر المحكمة في تمام الساعة (9:00) صباحا من يوم (الأربعاء) الموافق: 2026/1/7م للعقار السابق توقيع الحجز عليه وهو كالآتي:

النوع	المكان	الرقم	المربع	المساحة
سكني	جعلان بني بو علي/ السويح	6-15-022-01-197	السويح	1529,00

ويقدر بسعر أساسي وقدره (29530 ر.ع). فعلى راغبي الشراء الاتصال بالخبير الآتي:

الاسم	المكتب	الرقم	المربع
عمر بن ناصر المسروري	الركن الشرقي	95764990	جعلان بني بو حسن

لمعاينة العقار محل البيع على أن يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً أو ثلثه على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في ذات الجلسة عملاً بنص المادة (404) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/29م) وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣١٨٦
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
المساعدة في إدارة الأعمال، إدارة أعمال واستشارات تنظيمية، استشارات إدارة الأعمال، استشارات إدارة شؤون الموظفين، استشارات تنظيم الأعمال، خدمات المشورة في إدارة الأعمال، استشارات الأعمال المهنية، الاستشارة بشأن استراتيجيات الاتصال في مجال العلاقات العامة.

باسم : عدسة المستقبل
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب: ٩٠٠ ص.ب: ٣٥٤٤، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١١/٨

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٠٢٦١
في الفئة ٣٧ من أجل السلع / الخدمات:
غسيل الملابس وكيها بالخبار (الغسيل الجاف).

باسم : زوايا مسقط المثالية
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ١٠٧٣ ر.ب: ١٣٠، محافظة مسقط، ولاية بوشر، القرم، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٨/١٢

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣٩١٤
في الفئة ٤٤ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات صالونات التجميل.

باسم : مشاريع العامرات الفضية
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب: ١٢٢ ص.ب: ٥٤٧، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٢/٣

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٢٤٩١
في الفئة ٣٩ من أجل السلع / الخدمات:
النقل، النقل بالسيارات، خدمات النقل، نقل الرسائل أو البضائع، النقل بسيارات الأجرة، النقل بالحافلات، معلومات النقل، النقل اللوجيستي.

باسم : سلطان للوجستيات والتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ١٣٠ ر.ب: ١١٦، محافظة مسقط، ولاية بوشر، غلا، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٠/١٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩١٧٠٠
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
بيع مجوهرات (اكسسوارات، مجوهرات، هدايا، شوكولاتة)، أساور مجوهرات، علب لإهلاء المجوهرات.

باسم : مشاريع سندس سيف للأعمال الحرة
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ١١١ ر.ب: ١٢١، محافظة مسقط، ولاية السيب، الحيل الشمالية، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٩/٢٣

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩١٧٩٢
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المطاعم.

باسم : موسى السيابي للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٩/٢٥

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٩٧٢٠
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
بوتيك لبيع الملابس وأدوات التجميل والاكسسوارات وعطور وبخور وكل مستلزمات المرأة.

باسم : جسر العلياء للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب: ٥١٢ ص.ب: ٢٣، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٧/٢٧

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩١٧٥
في الفئة ٢٤ من أجل السلع / الخدمات:
أنسجة لاصقة بالحرارة، قماش من جلود الحيوانات المقلدة، أقمشة للتنجيد، بياضات حمام عدا الملابس، رايات من النسيج أو البلاستيك، أقمشة، قماش الديباج، مواد نسيجية، قماش، كنفا للتطريز أو الزخرفة، مشبكات أقمشة، بطانات من النسيج للقبعات، تباع بالقطعة..

باسم : مشاريع زينة التجارية
الجنسية : عمانية
العنوان : محافظة جنوب الشرقية، ولاية صور، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٠/٧

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٦٦٧٠٣
في الفئة ٢٥ من أجل السلع / الخدمات:
الملابس والمنسوجات والأقمشة.

باسم : مشاريع زينة التجارية
الجنسية : عمانية
العنوان : محافظة جنوب الشرقية، ولاية صور، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٣/٧/٢٤

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩١٩١٠
في الفئة ٤٠ من أجل السلع / الخدمات:
خياطة الملابس، معالجة النسيج بالكي الدائم، تفصيل الملابس، الخياطة، صباغة النسيج، معالجة الأقمشة، صباغة الأقمشة، خدمات التطريز، تقليص الأقمشة، تعديل الملابس.

باسم : إطلال البريمي للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ٢٥٢ ر.ب: ٥١٢، محافظة البريمي، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٩/٢٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩١٥٣١
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
الوضه والأيس كريم.

باسم : الكروان الفضي للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ٣٧٢ ر.ب: ٥١٦، محافظة الظاهرة، ولاية عبري، حلة النهضة، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٩/١٨

التنويع الاقتصادي يرسخ مكانته كركيزة أساسية للاستدامة المالية

القطاعات غير النفطية تواصل دعم النمو الاقتصادي.. و73.3% نسبة المساهمة في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة

- ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية إلى 21 مليار ريال
- 3.57 مليار ريال إيرادات غير نفطية بميزانية 2025
- ارتفاع الإجمالي التراكمي للاستثمار الأجنبي المُباشر إلى 30.3 مليار ريال

مسقط - العُمانية

تُواصل القطاعات غير النفطية في سلطنة عُمان تعزيز دورها المحوري في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية، مسجلة ارتفاعًا متدرجًا في مساهمتها بالناتج المحلي الإجمالي خلال تنفيذ خطة التنمية الخمسية العاشرة (٢٠٢١ - ٢٠٢٥)، بما يعكس فاعلية سياسات التنويع الاقتصادي وتقدم مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وأفادت وزارة الاقتصاد أن مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغت ٧٣,٣ بالمائة حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٥م، مقارنة بـ ٧٢,٥ بالمائة في عام ٢٠٢٤م، كما ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية إلى نحو ٢١,٠ مليار ريال عُماني حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٥م، مقابل ٢٠,٤ مليار ريال عُماني خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م، في حين سجل معدل النمو الحقيقي لهذه الأنشطة ٣,٤ بالمائة حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري، مقارنة بـ ٤,٢ بالمائة في عام ٢٠٢٤م.

وقال الدكتور سالم بن عبد الله آل الشيخ المتحدث الرسمي بوزارة الاقتصاد إن التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان يواصل ترسيخ مكانته كركيزة أساسية للاستدامة المالية والاقتصادية، مشيرًا إلى أن الإيرادات غير النفطية شهدت نموًا ملحوظًا خلال السنوات الماضية في ظل تعافٍ مُتواصل للأنشطة الاقتصادية.

وأوضح أن حجم الإيرادات غير النفطية ارتفع من نحو ٢,٧ مليار ريال عُماني في عام ٢٠٢٠م إلى ٣,٥٠٧ مليار ريال عُماني في عام ٢٠٢٤م، فيما بلغت الإيرادات غير النفطية المعتمدة في ميزانية عام ٢٠٢٥م نحو ٣,٥٧٣ مليار ريال عُماني، مرتفعة بنسبة ١,٥ بالمائة مقارنة بميزانية عام ٢٠٢٤م، وتشمل هذه الإيرادات ٦٨٠ مليون ريال عُماني من ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، و٦٥٦ مليون ريال عُماني من ضريبة الدخل على الشركات، و٨٠٠ مليون ريال عُماني من توزيعات أرباح الشركات التابعة لجهاز الاستثمار العُماني، إضافة إلى ١,٤ مليار ريال عُماني من مختلف الرسوم الحكومية.

وأكد أنَّ سلطنة عُمان تُواصل إحراز تقدم في تعزيز الاستدامة المالية ورفع كفاءة المالية العامة والمنظومة الضريبية وتوسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية، إلى جانب تنويع مصادر تمويل المشروعات وتعزيز جلب التقنيات والاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية للاقتصاد.

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، أشار إلى أنَّ سلطنة عُمان سجلت نموًا مُتواصلًا خلال السنوات الماضية بدعم من تحسن آفاق النمو والتنويع الاقتصادي وارتفاع مستوى الثقة بعد رفع التصنيف الائتماني، إذ ارتفع الإجمالي التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٨ بالمائة خلال عام ٢٠٢٤م مقارنة بعام ٢٠٢٣م، وتجاوز إجماليه التراكمي ٣٠,٣ مليار ريال عُماني بنهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٥م، مُحققًا نموًّا بنسبة ١٢,٨ بالمائة مُقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م.

وأكد أنَّ الأداء الإيجابي للقطاعات غير النفطية حافظ على استمرارية نمو الاقتصاد الوطني بما يتوافق مع المستهدفات المحددة خلال خطة التنمية الخمسية العاشرة ومستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» لخفض الاعتماد على النفط، واكتساب الاقتصاد الوطني صلابة وقدرة على تخطي تحديات دولية مثل تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وتفاقم التضخم، إضافة إلى المتغيرات في أسواق الطاقة التي أدت إلى خفض إنتاج النفط الخام وفق التنسيق بين دول مجموعة «أوبك بلس»، وتراجع مساهمة القطاعات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠٢٣م، فتحولت مساهمة هذه القطاعات من نمو إيجابي بنسبة ٨,٦ بالمائة في عام ٢٠٢٢م إلى ٠,١ بالمائة في عام ٢٠٢٣م، ثم تراجعت بنسبة ٢,٧ بالمائة في عام ٢٠٢٤م، وسجلت ٠,٣ بالمائة بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٥م مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م.

وأضاف أنَّ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٣,٤ بالمائة خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية العاشرة، مقتربًا من متوسط النمو المستهدف البالغ ٣,٥ بالمائة، فيما تشير توقعات وزارة الاقتصاد وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام الجاري قد يتراوح ما بين ٢,٢ بالمائة و٣ بالمائة، وسيُواصل الارتفاع على المدى المتوسط خلال الخطة التنموية المقبلة.

وبيّن أنَّ السياسات الاقتصادية والاستثمارية خلال الخطة العاشرة ركزت على إرساء أسس قوية لضمان استدامة النمو، وتعزيز إنتاجية الاقتصاد، وتعميق ارتكازه على الابتكار واندماجه مع الاقتصاد العالمي، بما يُعزز تنافسيته وقدرته على مواكبة التطورات التقنية والمتغيرات العالمية وما تحمله من فرص وتحديات، وحققت هذه السياسات تقدمًا ملموسًا في توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي وتطوير الهياكل الإنتاجية وسلاسل القيمة والإنتاج والتوريد والاستفادة من المحتوى المحلي، إلى جانب تمكين القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة ورفع مساهمة الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المرتفعة.

ولفت إلى أن مختلف الأنشطة الاقتصادية حظيت بدعم واسع من حزم المساندة والتحفيز الحكومية، مما دفع الاقتصاد نحو التعافي والنمو، مشيرًا إلى أن تعزيز الإنفاق الاستثماري والإنمائي وتشغيل العديد من المشروعات الاستراتيجية كان له أثر مضاعف على رفع معدلات النمو في القطاعات غير النفطية.

وأوضح أن البرامج والمشروعات والسياسات الوطنية المرتبطة بأولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية في محور الاقتصاد والتنمية استهدفت خلال المرحلة الأولى من رؤية «عُمان ٢٠٤٠» مجموعة من القطاعات التي تمثل قاطرة للتنويع الاقتصادي وقطاعات أخرى متكاملة وداعمة لقطاعات التنويع الاقتصادي، واعتمدت معايير اختيار القطاعات المحددة كركائز للتنويع الاقتصادي على قابليتها للتوسع والنمو ومساهمتها في الاستدامة المالية وتوفير فرص العمل ودعم نمو قطاعات أخرى وزيادة الصادرات غير النفطية السلعية والخدمية.

وأشار إلى أن البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي «تنويع» أسهم في تطوير الهياكل الإنتاجية وتعظيم القيمة المضافة وزيادة العائدات في القطاعات الاقتصادية الواعدة مثل الصناعات التحويلية والنقل واللوجستيات والسياحة والثروة السمكية والتعدين، كما يمثل بدء تنفيذ مشروع التجمع الاقتصادي المتكامل لسلاسل التبريد بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم نقلة نوعية في تطوير سلاسل الإمداد والتوريد ضمن خمسة تجمعات اقتصادية متكاملة سيتم تنفيذها، والتي تستهدف تعزيز التنمية المتوازنة في المحافظات واستغلال مقوماتها التنافسية وجذب الاستثمارات للقطاعات المستهدفة في استراتيجية التنويع الاقتصادي.

وأفاد أنَّ المرحلة الأولى من تنفيذ رؤية عُمان (٢٠٢١ - ٢٠٢٥) نجحت في إحداث تحول إيجابي في بيئة الاقتصاد الكلي وبيئة الأعمال، وترسيخ أسس الاستدامة المالية من خلال تقوية المركز المالي للدولة ورفع التصنيف الائتماني ورفع كفاءة الإنفاق العام وترشيد الإنفاق وخفض الدين العام إلى حدود آمنة، كما حققت سلطنة عُمان تقدمًا في تنويع مصادر الإيرادات وتحفيز القطاع الخاص وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المُباشرة لتوسعة تمويل المشروعات الجديدة وتوفير فرص العمل.

وأكد المتحدث الرسمي بوزارة الاقتصاد أن آفاق التنويع الاقتصادي خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة ٢٠٢٦ - ٢٠٣٠ تظل داعمة لتحقيق مستهدفات الاستدامة المالية والاقتصادية مع استمرار تحقيق المستهدفات الوطنية وتعزيز التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية مع الدول الشقيقة والصديقة، مما يدعم مكانة سلطنة عُمان كوجهة جاذبة للاستثمار في العديد من المجالات التي تزيد اندماج الاقتصاد الوطني مع نظيره العالمي وتعزز الانضمام لسلاسل القيمة والإنتاج والتوريد العالمية، مثل الطاقة المتجددة والاقتصاد الرقمي واللوجستيات والتجارة الإلكترونية.

سلطان الريسي يُطرب جماهير «مهرجان صحار»

صحار- الرؤية

احتضن المسرح الرئيسي لمهرجان صحار حفلًا غنائيًا مُميزًا أحياه الفنان سلطان الريسي، ضمن فعاليات مهرجان صحار الرابع وسط حضور جماهيري لافت وتفاعل واسع من مُختلف فئات المُجتمع. ويأتي هذا الحفل ضمن البرنامج الفني والغنائي للمهرجان، الذي يهدف إلى تنشيط الحراك الثقافي والفني، وإبراز الجانب الترفيهي المصاحب لمختلف الفعاليات، بما يسهم في تعزيز المشهدين السياحي والثقافي بمحافظة شمال الباطنة.

وشهد الحفل تقديم باقة من الأغاني المتنوعة التي لاقت استحسان الجمهور وتفاعل معها، وعكست مستوى التنظيم والاهتمام بتقديم فعاليات فنية تُلبي تطلعات الزوار وتثري تجربتهم في المهرجان.

ويُواصل مهرجان صحار الرابع تقديم سلسلة من الفعاليات الفنية والثقافية والترفيهية، التي تُسهم في دعم الحركة السياحية، وتعزز من مكانة ولاية صحار كوجهة جاذبة للفعاليات المجتمعية والثقافية على مستوى المحافظة.

مبادرات مجتمعية متنوعة لتعزيز التنمية الصحية في جنوب الباطنة

وادي المعاول- خالد بن سالم السيابي

شهدت مُحافظة جنوب الباطنة خلال الفترة الأخيرة توسعًا في تنفيذ المبادرات المجتمعية والتنموية، والتي تهدف إلى تعزيز جودة الحياة والارتقاء بالخدمات الصحية والاجتماعية. وبلغ عدد القرى والأحياء الصحية في المحافظة ٨ قرى صحية، إضافة إلى انضمام المحافظة بثلاث مدن صحية إلى شبكة المدن الإقليمية، وتفعيل دور اللجان الصحية المجتمعية في التخطيط والتنفيذ والمُتابعة، بما يُسهم في تحقيق الاستدامة الصحية والوقائية.

وحظيت القرى الصحية بمحافظة جنوب الباطنة بعدد من الزيارات الميدانية من قبل منظمة الصحة العالمية، إلى جانب جمعيات وهيئات دولية ومحلية، وكذلك الهيئات الأكاديمية المختلفة، بمشاركة أطباء ومختصين من وزارة الصحة، وذلك للاطلاع على التجارب المجتمعية الصحية وتقييم أثرها في تعزيز الصحة العامة والوقاية.

واحتضنت القرى الصحية مشاريع تخرج عددا من أبنائها من طلبة كلية التمريض بالمحافظة، في خطوة تعكس التكامل بين الجانب الأكاديمي والتطبيقي، وتسهم في إعداد الكوادر الصحية الوطنية وربطها بالعمل المجتمعي، كما تُعد مُحافظة جنوب الباطنة مركزًا تدريبيًا لبرنامج المدن والقرى الصحية على مستوى محافظات سلطنة عُمان، بما يُعزز من تبادل الخبرات ونقل التجارب الناجحة بين المحافظات.

وفي هذا الإطار، برزت ولاية وادي المعاول كنموذج رائد في العمل المجتمعي الصحي، من خلال انضمام حي المساكن الاجتماعية الصحي إلى هذه المنظومة، والذي يُعد إحدى المبادرات النوعية الهادفة إلى توفير بيئة سكنية آمنة وصحية للأسر المستفيدة من المساكن الاجتماعية.

ويهدف الحي الصحي إلى تعزيز أنماط الحياة الصحية بين السكان، ونشر الوعي بالممارسات الوقائية، وتحسين المرافق والخدمات، إلى جانب إشراك الأهالي في المبادرات التطوعية والأنشطة الصحية، بما يعزز مفهوم المسؤولية المجتمعية والتكافل الاجتماعي.

ولاقت هذه المبادرة إشادة واسعة من الجهات المعنية وأفراد المجتمع، لما لها من أثر إيجابي في تحسين الصحة العامة، وتعزيز الشراكة بين المجتمع المحلي والمؤسسات الصحية، لتكون تجربة قابلة للتوسع والتطبيق في قرى أخرى بالولاية.

وأكد سعود بن سعيد بن هلال المعولي، نائب رئيس المجلس البلدي بمُحافظة جنوب الباطنة ممثل ولاية وادي المعاول رئيس لجنة تطوير وتنمية المحافظة رئيس لجنة تنمية حي المساكن الاجتماعية الصحي بوادي المعاول، أن المدن والقرى الصحية تهدف إلى تعزيز رفاهية السكان من خلال توفير بيئة آمنة ونمط حياة صحي، وتسعى إلى الحد من الأمراض المزمنة، وتحسين جودة الحياة، ودعم الاستدامة البيئية، إضافة إلى توفير مساحات خضراء من خلال تطوير تلك المدن والقرى، والتركيز على التخطيط التشاركي، وتعزيز النظم الغذائية الصحية.

لحماية المستهلكين من المخاطر المحتملة

تعزيز الرقابة على سخانات المياه وفحص عينات محلية ومستوردة

مسقط- الرؤية

تحرص وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، ممثلة بالمديرية العامة للمواصفات والمقاييس، على تعزيز الرقابة والفحص الدوري لسخانات المياه للتأكد من مطابقتها للمواصفات العُمانية المعتمدة وحماية المستهلكين من المخاطر المحتملة.

وأكدت الوزارة أن تشغيل السخانات بشكل دائم يشكل خطراً كبيراً قد يؤدي إلى الصعق الكهربائي أو نشوب حرائق، مؤكدة على ضرورة اقتناء الأجهزة الكهربائية والإلكترونية المطابقة للمواصفات العُمانية والخليجية أو للمعايير الدولية الصادرة عن الهيئة الكهروتقنية الدولية (IEC).

وأوضحت المديرية العامة للمواصفات والمقاييس أن مختبر الأجهزة المنزلية يقوم بفحص عينات من سخانات المياه بمختلف السعات التخزينية، سواء كانت محلية أو مستوردة، للتأكد من التزامها بالمواصفات، موضحة أن المختبر قادر على فحص نحو سخانين أسبوعياً، أي أكثر من ٨ سخانات شهرياً، وتشمل الفحوصات التأكد من السلامة والأداء وكفاءة الطاقة للأجهزة المنزلية. وبيّن المهندس هزاع بن محمد الميمني، مهندس إلكترونيات بالمختبر، أن سوء استخدام الكهرباء قد يشكل خطراً كبيراً، مشيراً إلى أن تشغيل السخانات بشكل مستمر يؤدي إلى استهلاك زائد للطاقة وارتفاع الضغط داخل الحاوية، ما قد يتسبب في انفجار أو تسرب كهربائي خطير، مؤكداً ضرورة تشغيل السخان عند الحاجة فقط ولمدة لا تتجاوز ٣٠ دقيقة.

وأضاف الميمني أن الفحوصات المخبرية تشمل التحقق من البيانات الإيضاحية للمنتج، اختبارات السلامة والأداء، استهلاك الطاقة، ضغط الحاوية، كفاءة العزل الكهربائي، اختبار السعة المقننة بالليتر، واستمرارية التوصيل بالأرضي، مع مطابقة الجهد الكهربائي المعتمد في سلطنة عُمان.

ونصح الميمني بإجراء فحص دوري للتأكد من سلامة وعاء السخان، وضبط درجة الحرارة بحيث لا تتجاوز ٦٠ درجة مئوية، تركيب صمام الأمان، وتنظيف وعاء السخان سنوياً، مع الاستعانة بفني مختص عند حدوث أي خلل أو تلف، وضمان عزل التوصيلات الكهربائية عن الماء، ووضع مفاتيح الكهرباء بعيداً عن متناول الأطفال.

ضمن أعمال ملتقى «معًا نتقدم» المرتقب خلال فبراير المقبل

«جهاز الاستثمار» يطلق «هامات» لدعم رواد الأعمال وتعزيز الأثر الاقتصادي المستدام

3 مسارات تفتح آفاق الحلول المبتكرة وتدعم التكامل بين السياحة والاقتصاد والمعرفة

الرؤية- سارة العبرية

أعلن جهاز الاستثمار العُماني إطلاق برنامج «هامات» بالتزامن مع مُبادرة «صُنّاع الأفكار»، وذلك ضمن أعمال ملتقى «معًا نتقدم» وبالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء، في إطار جهوده المتواصلة لدعم منظومة ريادة الأعمال والابتكار وتمكين الكفاءات الوطنية. ويهدف البرنامج إلى إتاحة الفرصة للشباب من المواطنين والمُقيمين، إلى جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة والمبتكرين ورواد الأعمال، لتقديم حلول عملية للتحديات التي تطرحها شركات الجهاز، عبر تطوير مشروعات ذات أثر اقتصادي واجتماعي مُستدام.

ويقدم «هامات» رحلة متكاملة عبر ثلاثة مسارات رئيسية؛ يبدأ بمسار المحافظات الذي يركز على إبراز وتعزيز المقومات السياحية الفريدة في سلطنة عُمان، وفتح المجال لابتكار تجارب سياحية تُسهم في تعظيم الدور السياحي والثقافي للمحافظات ودعم الاقتصاد المحلي والتنمية المستدامة. كما يتناول مسار الشركات تحديات واقعية تواجه الشركات التابعة لجهاز الاستثمار العُماني في قطاعات متعددة، من بينها الطاقة والخدمات اللوجستية والسياحة وغيرها من القطاعات الحيوية. ويأتي المسار الأكاديمي لتمكين الطلبة والباحثين والأكاديميين من تطوير حلول مُبتكرة وقابلة للتطبيق، بما يُعزز التكامل بين البحث العلمي واحتياجات السوق بالتّعاون مع القطاعين الخاص والريادي.

ويمر البرنامج بعدة مراحل تبدأ بالمرحلة الأولى خلال الفترة من ١ إلى ٢٧ يناير ٢٠٢٦، وتشمل جولات تعريفية في مختلف محافظات السلطنة للتعريف بالبرنامج والتحديات المطروحة، إلى جانب دعم المشاركين في تطوير أفكارهم وتسليمها عبر ورش عمل يشارك فيها خبراء من الشركات التابعة للجهاز ومنظومة ريادة الأعمال. وتُعقد المرحلة الثانية خلال الفترة من ١ إلى ٥ فبراير ٢٠٢٦، وتتضمن معسكرًا تدريبيًا وورشًا مكثفة تتناول محاور صياغة المشكلة وتطوير الحل وبناء نموذج العمل وأساسيات إعداد النموذج الأولي للمشروع. أما المرحلة الثالثة فتتزامن مع ملتقى «معًا نتقدم» خلال الفترة من ٨ إلى ٩ فبراير ٢٠٢٦؛ حيث تُعرض المشروعات المتأهلة ويُحتفى بها تقديرًا لدورها في دعم الاقتصاد الوطني. وتُختتم الرحلة بالمرحلة الرابعة التي تشمل احتضان الأفكار المتميزة لمدة تصل إلى تسعة أشهر، بهدف تطويرها وتحويلها إلى مشروعات مجدية ذات أثر وطني مُستدام.

ودعا جهاز الاستثمار العُماني الشباب إلى المُشاركة في برنامج «هامات» والتسجيل عبر الموقع الإلكتروني hamat.oia.gov.om، والاطلاع على الكتيّب الاسترشادي للاطلاع على تفاصيل المسارات والتحديات المطروحة. ويتيح البرنامج للمشاركين اختيار التحدي الذي يتناسب مع اهتماماتهم، والمشاركة في الجولات التعريفية وورش العمل، ثم تقديم الأفكار للالتحاق بالمعسكر التدريبي وعرض المشروعات أمام لجنة التحكيم في اليوم الختامي، بما يعكس أهمية هذه المُبادرة في دعم الابتكار وتعزيز الشراكة بين مختلف القطاعات، انسجامًا مع التوجهات الوطنية وأولويات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

«الوطنية للتمويل» تُجدد تأكيد التزامها بدعم الشركات عبر حلولها المؤسسية

مسقط- الرؤية

تُؤكد الوطنية للتمويل- الشركة الرائدة في قطاع التمويل بسلطنة عُمان- التزامها بدعم الشركات وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال باقة مُتكاملة من حلول تمويل الشركات، إذ تمكّن الشركة المؤسسات بجميع أحجامها من الوصول إلى منتجات مالية مُصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتها التجارية المُتغيرة.

وتقدّم الوطنية للتمويل، من خلال خدماتها في تمويل الشركات، مجموعة واسعة من المنتجات تشمل تمويل السيارات الجديدة والمستعملة، وتمويل شراء المعدات، ورأس المال العامل، وعمليات البيع وإعادة التأجير، وتمويل عولمة الديون، وتمويل المستودعات، والودائع المؤسسية الثابتة للشركات. صُممت هذه الحلول لمساعدة الشركات على إدارة السيولة، وتوسيع عملياتها، وتحقيق نمو مستدام.

ويُركّز التمويل بشكل أساسي على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحلية، بما يعكس التزام الوطنية للتمويل بتعزيز قدرات المؤسسات المحلية ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة. كما توفّر الشركة تمويلاً مرتبطاً بالاستدامة يُشجع على الممارسات والمشاريع المسؤولة بيئياً والتي تحقق أثرًا اجتماعيًا إيجابيًا.

وفي إطار تَوجُّه الشركة المستدام، تعكس حلول التمويل المستدام الذي تقدمها الوطنية للتمويل رؤيتها المستقبلية والتزامها الراسخ بتحقيق أثر بيئي واجتماعي هادف. فعلى صعيد الشركات، تدعم الوطنية للتمويل تمويل المشاريع ونماذج الأعمال التي ترتكز على المسؤولية البيئية ورفاهية المجتمع، بما في ذلك توفير حلول مستدامة مثل السيارات الصديقة للبيئة، وأنظمة الطاقة الشمسية، وتقنيات كفاءة الطاقة. وتعزيزاً لهذا الالتزام، حصلت الوطنية للتمويل على تمويل من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، عضو مجموعة البنك الدولي، بهدف توسيع نطاق دعمها للمشاريع المستدامة ذات الأثر الاجتماعي والبيئي.

وقال طارق بن سليمان الفارسي، الرئيس التنفيذي للشركة الوطنية للتمويل: «لطالما كان هدفنا تقديم مجموعة شاملة من خيارات التمويل التي تُلبي احتياجات عملائنا المتغيرة، وترك أثرًا إيجابيًا ملموسًا على حياة الأفراد ونجاح الشركات، ويُجسّد تنوع محفظة منتجاتنا هذا الالتزام، بينما يظل تركيزنا على تقديم تجارب عملاء استثنائية عاملًا رئيسًا في تميّزنا في السوق اليوم. نحن نسعى باستمرار لتطوير حلول مبتكرة، وتعزيز قدرتنا على تلبية متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على حد سواء، مع دعم نموهم المستدام ومساهمتهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني».

وبفضل فروعها الـ٢٤ المنتشرة في مختلف أنحاء سلطنة عُمان، وقنواتها الرقمية المتكاملة التي تشمل الموقع الإلكتروني وتطبيق الهواتف الذكية وأجهزة الخدمة الذاتية، تضمن الوطنية للتمويل سهولة الوصول إلى خدماتها، ومن خلال الجمع بين الاستشارات الشخصية والحلول المرنة والحضور القوي على المستويين المادي والرقمي، تواصل الشركة ترسيخ مكانتها كشريك مالي موثوق للشركات في جميع أنحاء سلطنة عُمان.

«كروة للسيارات» تنتج حافلة جديدة للنقل الجماعي

مسقط- العُمانية

أعلنت شركة كروة للسيارات عن إنتاج حافلة جديدة مصممة لتلبية احتياجات النقل الجماعي بكفاءة عالية، مع التركيز على الأداء والأمان، في إطار جهودها الهادفة لتعزيز صناعة السيارات في سلطنة عُمان ومواكبة حجم الطلب على مركبات النقل العام. ويأتي إطلاق الحافلة الجديدة ضمن التزام «كروة» بتقديم حلول نقل عملية وآمنة تُلبي متطلبات الجهات الحكومية والمؤسسات في السوق العُماني.

وصُممت الحافلة التي أُطلق عليها «كروة ميني باص» بسعة ١٤ راكبًا، لتلبية متطلبات النقل المختلفة، مع التركيز على الكفاءة التشغيلية والأمان.

وقال الدكتور إبراهيم بن علي البلوشي، الرئيس التنفيذي لشركة كروة للسيارات، إن إنتاج المركبة الجديدة يُمثل إضافة جديدة كجزء من خُطط الشركة لرفد القطاع الصناعي بمنتجات تُلبي الطلب على النقل الجماعي في سلطنة عُمان والتصدير للخارج، مشيرًا إلى أنَّ إنتاج الحافلة الجديدة «كروة ميني باص» يشكل خطوة لبناء صناعة سيارات قادرة على تلبية احتياجات السوق بكفاءة وجودة عالية.

وأضاف أن الشركة تؤمن أن توطين صناعة مركبات النقل الجماعي يشكل ركيزة مهمة لتوفير حلول نقل آمنة وموثوقة تلبي متطلبات الجهات الحكومية والمؤسسات، مؤكدًا أن الشركة تحرص على أن تكون منتجاتها مصممة وفق معايير تشغيلية تتناسب مع بيئة العمل في سلطنة عُمان، مع التركيز على الأمان والاعتمادية والكفاءة التشغيلية.

وتُولي الشركة اهتمامًا كبيرًا بخدمات ما بعد البيع عبر شبكة واسعة تشمل ٢٣ محطة خدمة في مختلف محافظات سلطنة عُمان، وتعمل حاليًا على توسيع صادراتها إلى نحو ١٠ دول تشمل السعودية وقطر والجزائر والعراق ونيجيريا وإثيوبيا، مع خطط مستقبلية للتصدير إلى الأردن ومصر وتنزانيا.

«إيسوزو» تنظم «ملتقى العملاء» في صلالة لتوطيد الشراكات

صلالة- الرؤية

نظّمت إيسوزو عُمان أمسية تواصل حصرية في صلالة، جمعت نخبة من عملائها وشركائها الرئيسيين، وهدفت إلى تعزيز التواصل وبناء شراكات راسخة طويلة الأمد، وذلك ضمن مبادرة «ملتقى العملاء» المُستمرة. وشهدت الفعالية مشاركة واسعة من عملاء إيسوزو في صلالة ومختلف أنحاء مُحافظة ظفار، حيث أتاحت منصة للحوار المفتوح والتفاعل المباشر مع فريق إيسوزو عُمان. وعكس هذا اللقاء حرص إيسوزو المستمر على البقاء على تواصل وثيق مع عملائها، وفهم متطلباتهم التشغيلية، وتعزيز شراكات طويلة الأمد قائمة على الثقة والأداء.

وخلال الفعالية، قدّم عملاء إيسوزو رؤى وملاحظات قيّمة مستندة إلى تجاربهم العملية في التملّك والتشغيل، حيث أبرزت هذه المداخلات أهمية الاعتمادية العالية، واستمرارية التشغيل، والدعم طويل الأمد، حيث تُعدّ هذه الركائز عناصر محورية تواصل توجيه نهج إيسوزو في تطوير منتجاتها وتعزيز منظومة خدمة العملاء في سلطنة عُمان.

وأشاد المشاركون في الفعالية بتجربتهم الإيجابية مع إيسوزو، مؤكدين الاعتمادية العالية والمتانة والكفاءة التي تتميّز بها شاحناتها ومركبات البيك أب في دعم متطلبات الأعمال اليومية، كما عبّروا عن تقديرهم للجودة المتسقة لمنتجات إيسوزو وقدرتها على تقديم أداء موثوق حتى في أصعب ظروف التشغيل في مختلف أنحاء المنطقة.

وأكّد أحد أعضاء فريق إيسوزو عُمان أن مبادرة «ملتقى العملاء» تؤدي دورًا محوريًا في تعزيز قنوات التواصل الشفّاف مع العملاء، موضحًا أنَّ التفاعل المباشر يتيح لإيسوزو فهم احتياجات السوق المحلي بشكل أعمق، وتطوير منتجاتها وخدماتها باستمرار بما يتوافق مع تطلعات العملاء، لا سيّما في المناطق ذات البيئات التشغيلية المتنوّعة مثل محافظة ظفار.

وتواصل مبادرة «ملتقى العملاء» من إيسوزو حصد إشادة واسعة من عملاء التجزئة والشركات على حدّ سواء، لما تعكسه من التزام العلامة بأن تكون أكثر من مجرد مُصنِّع للمركبات. ومن خلال هذه المبادرات، تعزّز إيسوزو دورها كشريك طويل الأمد يدعم عملاءه طوال رحلة التملّك ومسيرتهم التشغيلية.

وأكدت إيسوزو مجددًا التزامها بتطوير مركبات تتميّز بالمتانة وطول العمر التشغيلي، مع الحفاظ على أداء متّسق عبر مجموعة واسعة من التطبيقات. ومع تواجدها في أكثر من ١٥٠ دولة وقيادتها للأسواق في أكثر من ٣٧ دولة، يبرز الانتشار العالمي لإيسوزو كشاهد قوي على ريادتها واعتماديتها في عالم المركبات التجارية.

«أريج للزيوت» تحصل على الاعتماد لتطبيق معايير الجودة بالعمليات المخبرية

مسقط- الرؤية

شاركت شركة أريج للزيوت النباتية ومُشتقاتها في ندوة المواصفات والاعتماد من أجل صناعة مُستدامة، والتي نظمها المركز العُماني للاعتماد وبالتّعاون مع عددٍ من الجهات المختصة، بهدف تسليط الضوء على أهمية تطبيق المواصفات القياسية ودور الاعتماد في دعم الصناعات الوطنية وتحقيق التنمية المُستدامة وخلال الندوة، استعرضت شركة أريج تجربتها الرائدة كونها من أوائل المُختبرات التي تمَّ تقييمها للاعتماد من قبل المركز العُماني للاعتماد (OMAC) مما يعكس التزامها الدائم بتطبيق أعلى معايير الجودة والشفافية في عملياتها المخبرية، وبما يُسهم في تعزيز ثقة المستهلكين والموردين بمُنتجاتها وخدماتها.

وأكدت سهام العامرية، قائد فريق بقسم ضبط الجودة بشركة أريج، أن الحصول على الاعتماد يُعد خطوة محورية في تحسين كفاءة الأداء وضمان دقة النتائج المخبرية، مما ينعكس إيجابًا على جودة المنتجات النهائية وتنافسية الصناعات الوطنية في الأسواق المحلية والإقليمية، لافتة إلى أنَّ الاعتماد يُسهم في تحقيق رؤية الشركة نحو التَّميز المستدام والالتزام بمعايير الجودة العالمية.

وأشادت الجهات المنظمة بالدور الذي تقوم به شركة أريج في دعم منظومة الاعتماد الوطنية، وحرصها على مواكبة التطورات العلمية والتقنية في مجالات الفحص والتحليل، مما يجعلها نموذجًا يُحتذى به في تطبيق أفضل الممارسات الصناعية والمخبرية.

وتؤكد مشاركة شركة أريج في هذه الندوة على التكامل بين مؤسسات القطاعين العام والخاص في دعم مسيرة الجودة والاستدامة، وعلى إيمان الشركة بأن الاعتماد ليس مجرد متطلب فني، بل هو أداة استراتيجية تضمن تحسين الأداء ورفع كفاءة الإنتاج وتعزيز الثقة بالمنتج الوطني.

وأعربت مريم المنذرية، فنية مختبر أحياء دقيقة، عن سعادتها بالمشاركة بورقة العمل في الندوة، لافتة إلى فخرها بكون مختبر الشركة من أوائل المختبرات التي نالت الاعتماد من مركز الاعتماد العماني، حيث إن هذه المشاركة تعكس التزام المختبر بأعلى معايير الجودة والكفاءة.

واشتهرت شركة أريج بمصنعها الحديث والمتطور وحرصها على تطبيق أعلى معايير الجودة، بما في ذلك مختبرها المتقدم، مما جعلها من أبرز الشركات الصناعية في سلطنة عُمان والمنطقة، بإرث صناعي يمتد لأكثر من أربعة عقود.

من جهته، قال المهندس سالم بن ناصر البَرطماني، الرئيس التنفيذي لشركة أريج للزيوت النباتية ومشتقاتها: «يسعدنا أن نكون أول من يحصل على الاعتماد من المركز العُماني للاعتماد وأن نشارك بفاعلية في هذا الملتقى المهم، مؤكدين بأننا سنواصل سعينا الدؤوب ليس فقط في الابتكار وتحسين الجودة ورفع معايير منتجاتنا، بل أيضاً في التفاعل مع شركائنا في القطاعين العام والخاص داخل سلطنة عُمان».

وتمتلك الشركة مجموعة متنوعة من العلامات التجارية الموثوقة، بما في ذلك زيوت الطهي غير المهدرجة والخالية من الدهون المتحوّلة مثل المنارة، وصحار، وخفيف، والجبل الأخضر، وأريج، بالإضافة إلى مارجرين مسقط وكاتشب صحار والمنارة وسمن حفلة وتشكيلة واسعة من المايونيز وتتبيلات السلطة، وهي منتجات مدعمة بفيتامين A وD، مما يعكس التزام الشركة بالجودة والتغذية وصحة المستهلك.

60% نسبة الإنجاز في مشروع «ربط» الاستراتيجي بالمرحلة الثانية

250.2 مليون ريال تكلفة تنفيذ 35 مشروعا لتطوير شبكة نقل الكهرباء

«العمانية لنقل الكهرباء» ترسي 85 مناقصة بقيمة 259 مليون ريال في 2025

مسقط- العُمانية

حققت الشركة العُمانية لنقل الكهرباء خلال العام الجاري تقدّمًا ملحوظًا في تنفيذ حزمةٍ من المشروعات الحيوية لتوسعة وتطوير شبكة نقل الكهرباء بواقع ٣٥ مشروعًا جارٍ تنفيذها بتكلفةٍ تبلغ نحو ٢٥٠,٢ مليون ريال عُماني. وأكدت الشركة أن تنفيذ هذه المشروعات حقق نسبة إنجاز تتجاوز ٦٠ بالمائة في مشروع «ربط» الاستراتيجي بمرحلته الثانية بتكلفةٍ وصلت إلى ٢٩٥ مليون ريال عُماني. كما جاوزت نسبة الإنجاز ٩٠ بالمائة في مشروعات توسعة شبكة محافظة ظفار بتكلفةٍ إجمالية تصل إلى حوالي ٦٥ مليون ريالٍ عُماني، إضافةً إلى تحقيق أكثر من ٥٠ بالمائة في المشروع الاستراتيجي والأول من نوعه في سلطنة عُمان لربط جزيرة مصيرة بشبكة النقل الرئيسية عبر تقنياتٍ حديثة ومعقدة وبتكلفةٍ إجمالية تصل لحوالي ٧٠ مليون ريال عُماني، إلى جانب تدشين مشروع تركيب نظام تقنين تيار العطل في شبكة ١٣٢ كيلوفولت، للحدّ من الأعطال وحماية المحولات ومكونات الشبكة وضمان موثوقية وأمان الإمداد الكهربائي وتشغيل محطة نقل الكهرباء الرئيسة لمشروع مصنع البولي سيليكون بولاية صحار.

وتستمرُّ جهود ومشروعات الشركة العُمانية لنقل الكهرباء الاستراتيجية لتوسعة الشبكة الوطنية على مراحل حسب الخطط والتوجهات، بتكلفةٍ إجمالية تتجاوز مليار ريال عُماني حتى عام ٢٠٣٠م، بما يضمن تحقيق الرؤى والتطلّعات، ويخدم الرحلة التنموية في جميع القطاعات.

وتأتي هذه الجهود استجابةً للنمو في القطاع وتلبيةً لاحتياجات التنمية الشاملة التي تشهدها مختلف القطاعات في سلطنة عُمان، حيث حرصت الشركة على توسعة شبكة نقل الكهرباء الوطنية وتعزيز موثوقية واستدامة وأمان الإمداد الكهربائي في كل الأرجاء منذ تأسيسها.

ووصل عددُ محطات نقل الكهرباء حاليًا إلى ١١٦ محطة مقارنةً بـ ٢٩ محطة في عام ٢٠٠٥م، محققةً بذلك نسبة زيادة بلغت ٣٠٠ بالمائة، كما امتدّت خطوط نقل الكهرباء لأكثر من ١٠٤٠٠ كيلومترًا بنسبة زيادة تتجاوز ٢٨٨ بالمائة مقارنةً بامتداد خطوط نقل الكهرباء لمسافة ٢٦٨٠ كيلومترًا في عام ٢٠٠٥م.

هشام بن عبد الله الريامي

كما أرست الشركة خلال هذا العام ٩ مشروعات جديدة بتكلفةٍ إجمالية تزيد عن ٢٥٠ مليون ريال عُماني، لتسهم في خفض الانبعاثات الكربونية بأكثر من مليون و٩١٤ طن سنويًّا، وتعمل على ربط ٣ محطات لطاقة الرياح بسعة تصل إلى ١٢٢٠ ميجاواط، ومشروع للطاقة الشمسية بسعةٍ تبلغ ٥٠٠ ميجاواط، ما سيسهم في تحقيق مستهدفات الحياد الصفري بحلول ٢٠٥٠م وتمكين استخدام مصادر الطاقة المتجددة وترشيد استخدام الغاز ودعم توطين الصناعات المصاحبة لهذه القطاعات الحيوية.

واهتمت الشركة بدعم الابتكار وتبنّي التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة في إدارة عمليات الشبكة والتحكم بها، إلى جانب التزامها بتحقيق مختلف المعايير العالمية واتّباع أعلى مستويات الجودة والصحة والسلامة في العمل، نتج عنها تحقيق أكثر من ٦٧ مليون ساعة عمل آمنة من آخر إصابة مضيّعة للوقت، كما عزّزت بتكامل هذه الجهود نسبة موثوقية شبكة نقل الكهرباء لتصل إلى ٩٩,٩٩٩٩ بالمائة حتى نهاية شهر نوفمبر ٢٠٢٥م في ظل ارتفاع أحمال الشبكة، حيث بلغت ذروة الأحمال في الشبكة الرئيسة ٨,٠٥٩ ميجاواط مقارنةً بـ ٢,٤٩٥ ميجاواط في عام ٢٠٠٥م بنسبة ارتفاعٍ تصلُ إلى أكثر من ٢٢٣ بالمائة، وزادت ذروة الأحمال في شبكة ظفار بواقع ٨٨١ ميجاواط في عام ٢٠٢٥م مقارنةً بـ ١٩٩ ميجاواط في عام ٢٠٠٥ أما شبكة مسندم فوصلت ذروة الأحمال في هذا العام إلى ٩٩ ميجاواط.

ووصلت مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في شبكة الكهرباء إلى ٩,٤٦ بالمائة بمعدّل يتجاوز ٤ ملايين و٢٦٠,٢ ألف ميجاواط بالساعة حتى نهاية شهر نوفمبر ٢٠٢٥م، تتدفق من محطة عبري للطاقة الشمسية، ومحطة منح ١، ومحطة منح ٢، ومحطة ظفار لطاقة الرياح، مقارنةً ببداية جهود دمج الطاقة المتجددة في الشبكة بين شهري أغسطس وديسمبر من عام ٢٠١٩م، بمساهمةٍ بلغت ٠,٧١ بالمائة ما يعادل ٤٢٥٩ ميجاواط بالساعة، تدفقت من محطة ظفار لطاقة الرياح. وعلى صعيد الأداء المالي للشركة العُمانية لنقل الكهرباء، حافظت على تصنيفات ائتمانية عالية تمثلت في تصنيف Ba١ مع نظرةٍ مستقرة من وكالة موديز، وتصنيف BB+ مع نظرةٍ مستقرة من وكالة فيتش، ودشّنت إطارها للتمويل الأخضر، ونجحت في السداد الكامل لسندات لمار بقيمةٍ إجمالية تصل إلى مليار دولار أمريكي، كما كانت لها الأسبقية كأول مؤسسة عُمانية في إصدار الصكوك الخضراء عقب إصدارها لأول صكوك خضراء لمدة خمس أعوام بقيمةٍ تصل إلى ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، وارتفعت قيمة أصول الشركة في عام ٢٠٢٥م بنسبة تتجاوز ٨٧٠ بالمائة لتصل إلى ١,٨ مليار ريال عُماني مقارنةً بـ ١٨٧ مليون ريال عُماني في عام ٢٠٠٥م.

وبلغت طلبات التوصيل الجديدة بشبكة نقل الكهرباء خلال هذا العام حوالي ٣٨ طلبًا، لترتفع بذلك مجمل طلبات التوصيل المستلمة منذ عام ٢٠١٧م وحتى نهاية عام ٢٠٢٥م إلى حوالي ١٢٥ طلبًا.

وقال المهندس هشام بن عبد الله الريامي الرئيس التنفيذي بالوكالة للشركة العُمانية لنقل الكهرباء، إن هذه المنجزات تأتي نتيجة لجهودٍ متراكمة وخبرات واسعة لم تتوان يومًا عن تحقيق النموّ وتبنّي أفضل التقنيات والحلول المبتكرة، والتواصل الفعّال مع جميع روّاد القطاع من حول العالم لتعزيز أداء وموثوقية واستدامة هذا القطاع، وضمان الوصول إلى المستهدفات والتطلّعات الوطنية والعالمية معًا. وأوضح أن الشركة العُمانية لنقل الكهرباء تُعد الجهة المسؤولة عن نقل الكهرباء والتحكم بها عبر شبكة النقل الوطنية وتمتد خدماتها لتغطية جميع محافظات سلطنة عُمان وتدير خطوط الربط الكهربائي مع شبكة الربط الخليجي بجهد ٢٢٠ كيلوفولت.

مستفيدة من البرنامج التحفيزي لتعزيز النمو

تحول 7 شركات محدودة المسؤولية إلى «مساهمة مقفلة»

مسقط- العُمانية

أعلنت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعداد وتنفيذ حزمة من الحوافز التشجيعية الهادفة إلى تأسيس أو تحويل الشركات من محدودة المسؤولية إلى شركات مُساهمة مُقفلة، إذ يأتي ذلك في إطار التوجيهات السامية بإطلاق البرنامج التحفيزي لسوق رأس المال في مايو الماضي، بما يُسهم في تحقيق نمو مستدام للشركات المستهدفة، ويعزز تنافسيتها وقدرتها على التوسع والتطوير في أعمالها.

وأوضحت الوزارة أنها عملت على الترويج للبرنامج التحفيزي من خلال الزيارات الميدانية للشركات، إلى جانب عقد الاجتماعات عبر فروع غرفة تجارة وصناعة عُمان في عدد من المُحافظات، بهدف تشجيع الشركات محدودة المسؤولية على التحول إلى شركات مساهمة مقفلة، أو تأسيس شركات جديدة وفق المسار الثالث للمبادرة.

وأسفرت هذه الجهود عن تحول ٧ شركات محدودة المسؤولية إلى شركات مساهمة مقفلة، إضافة إلى تأسيس ١٠ شركات مساهمة مقفلة، من بينها شركات قابضة، الأمر الذي أسهم في رفع مستوى تنافسية هذه الشركات، وتعزيز تطبيق أفضل معايير حوكمة الشركات، بما يدعم استدامتها واستقرارها المالي، ويعزز قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، وجذب الاستثمارات النوعية. وأكد محمد بن سالم الهاشمي مدير دائرة المنشآت الرقابية بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، أن البرنامج التحفيزي لتحول الشركات يمثل خطوة استراتيجية مهمة لتعزيز متانة بيئة الأعمال في سلطنة عُمان، مشيرًا إلى أن التحول إلى شركات مساهمة مقفلة يسهم في رفع مستوى الامتثال والشفافية، وتعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة، بما ينعكس إيجابًا على استدامة الشركات واستقرارها المالي، ويدعم نموها وتوسعها، ويسهم في تطوير سوق رأس المال الوطني.

وأضاف أن هذا التوجه يعزز من كفاءة المنشآت الرقابية، ويهيئ الشركات للعمل وفق أطر تنظيمية أكثر وضوحًا، بما يحقق التوازن بين حماية السوق وتشجيع الاستثمار، ويدعم مستهدفات التنويع الاقتصادي. وبيّن أن حزمة الحوافز المقدمة للشركات الراغبة في التحول تشمل إعفاءً من ثلث ضريبة الدخل لمدة سنتين، ومسارًا سريعًا للتمويل عبر بنك التنمية، وأفضلية سعرية في المناقصات بنسبة ١٠ بالمائة، إلى جانب تقسيط ضريبة الدخل، والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة لمدة ٦ أشهر.

«جهاز الاستثمار» يتخارج من استثمارات بإسبانيا وأستراليا بعوائد إيجابية

الرؤية- سارة العبرية

استثمر جهاز الاستثمار العُماني في شركة «بالاسيوس للاستثمار الغذائي» الإسبانية عام ٢٠١٩م، عبر الصندوق العُماني الإسباني المشترك للتملك الخاص (SOPEF)، في إطار سعيه إلى جذب الاستثمارات المستدامة إلى سلطنة عُمان والأسواق ذات الأولوية للاقتصاد الوطني. وتُعد «بالاسيوس للاستثمار الغذائي» من الشركات الرائدة في تصنيع المنتجات الغذائية، إذ تأسست عام ١٩٦٩م، وتحولت إلى مجموعة عالمية تُصنّع وتُصدّر مجموعة متنوعة من المنتجات الغذائية إلى أكثر من ٤٠ دولة حول العالم، وتضم ٥ مصانع عالية الكفاءة في إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتجاوزت مبيعاتها السنوية ٢٤٠ مليون يورو، محققة نموًا فاق ٦٠٪ بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠.

وفي الربع الثاني من عام ٢٠٢٥م، أتم الجهاز عملية التخارج من الاستثمار في شركة «بالاسيوس»، مجسدًا نجاح استراتيجيته في تعظيم العائد على الاستثمار؛ حيث حقق التخارج نتائج مالية إيجابية تمثلت في عائد داخلي سنوي (IRR) بنسبة ١٢٪، وبمقدار ١,٩ ضعف رأس المال المستثمر.

وفي سياق استثماراته في القطاع التعليمي، استثمر جهاز الاستثمار العُماني في مشروع سكني طلابي تابع لشركة «سكيب»، يضم مجمعات سكنية حديثة تقع في مواقع جامعية حيوية، وتوفر بيئة معيشية متكاملة تستوعب مئات الطلبة سنويًا.

ونجح الجهاز في مارس ٢٠٢٥م في التخارج الجزئي من أربعة أصول تعليمية، بعد بيعها لصندوق «سكيب كور» العقاري، ضمن شراكته مع شركة «سكيب» الأسترالية، وذلك عقب استقرار المباني وتحقيقها أداءً تشغيليًا متميزًا. وشملت الأصول المبيعة مباني: ريدفيرن، وكلية لينكولن، وأورورا، وفرانكلين. وحققت نتائج التخارج عن عائد داخلي سنوي (IRR) بنسبة ١٥٪، وبمقدار ٢,١ ضعف رأس المال المستثمر.

وتندرج هاتان الصفقتان ضمن محفظة الأجيال التابعة لجهاز الاستثمار العُماني، والتي تشمل استثمارات خارج سلطنة عُمان في أكثر من ٥٠ دولة، وتهدف إلى تحقيق عوائد مالية مستدامة من خلال التركيز على الاستثمارات طويلة الأمد، بما يسهم في دعم رفاهية أجيال المستقبل.

عُمان تحمي المنتجات الوطنية بإجراءات قانونية ورسوم رادعة لمكافحة الإغراق التجاري

الرؤية- سارة العبرية

تشهد التجارة الدولية تنافساً شديداً بين الدول المنتجة والمصدرة للسلع، وفي خضم هذا التنافس تظهر ممارسات تجارية غير عادلة من أبرزها قضايا الإغراق التجاري التي تؤثر سلباً على الاقتصادات المحلية. والإغراق التجاري هو ممارسة منظّمة يمكن أن تلحق أضراراً جسيمة بالصناعات المحلية إذا تُركت دون رقابة أو استجابة قانونية مناسبة، وتواجه سلطنة عُمان كبقية الدول مخاطر الإغراق في أسواقها، وقد بدأت بالفعل اتخاذ خطوات مهمة لحماية المنتج الوطني من خلال التحقيقات وفرض الرسوم، فضلاً عن تبني الأطر القانونية الضرورية لمكافحة هذه الممارسة وضمان بيئة تجارية عادلة ومستدامة.

الإغراق وأنواعه

يُعرَّف الإغراق في التجارة الدولية بأنه قيام شركة أو دولة بتصدير سلعة إلى سوق دولة أخرى بسعر يقل عن سعر بيعها في السوق المحلية للبلد المُصدِّر، أو بأقل من تكلفة إنتاجها الفعلية، بما يؤدي إلى إلحاق ضرر مادي بالصناعة المحلية في بلد الاستيراد.

ولا يُعد انخفاض السعر بحد ذاته دليلاً على الإغراق؛ إذ تشترط القوانين الدولية، وفي مقدمتها اتفاقية مكافحة الإغراق التابعة لمنظمة التجارة العالمية، إثبات ثلاثة عناصر مجتمعة هي: وجود فرق سعري غير عادل، وحدوث ضرر فعلي أو تهديد للصناعة الوطنية، ووجود علاقة سببية مباشرة بين الواردات المغرقة والضرر الواقع.

ويُنظر إلى الإغراق باعتباره ممارسة تجارية غير عادلة، لأنه يُشوّه آليات السوق الحرة ويمنح المنتج الأجنبي ميزة سعرية مصطنعة على حساب المنتج المحلي، ما قد يؤدي إلى إضعاف أو خروج الصناعات الوطنية من السوق إذا استمر دون إجراءات قانونية رادعة.

وينقسم الإغراق إلى ٣ أنواع: أولها الإغراق الخارجي ويقع في حالة ما إذا قامت دولة بإغراق أسواق دولة أخرى بتصدير سلعة إليها بأسعار تقل عن تكلفة إنتاجها، وثانيا الإغراق الداخلي ويقع في حال قيام شركة بطرح سلعة في السوق المحلية بسعر يقل عن تكاليف إنتاجها لإخراج المنافسين المحليين، وهناك نوع ثالث هو الإغراق المؤقت، وتلجأ إليه الدول عندما تمرّ بظروف اقتصادية غير مواتية، مثل حالات الكساد أو الأزمات الاقتصادية.

ويلاحظ أن أكثر الدول التي فُرضت على صادراتها رسوم إغراق هي الصين، كما أن أكثر الدول التي تتخذ تدابير إغراق هي الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة ضد الصين واليابان وكوريا والمكسيك.

ولا يقتصر الإغراق التجاري على كونه طرح سلع بأسعار منخفضة في الأسواق؛ بل يُعد في جوهره تلاعبًا متعمدًا بالأسعار لتحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى، أبرزها إقصاء المنتج المحلي وإضعاف قدرته على الاستمرار في السوق، الأمر الذي قد يقود إلى خروجه تدريجيًا تحت ضغط منافسة غير عادلة. ومع تراجع أو اختفاء المنافسين المحليين، يتمكن المصدر الأجنبي من السيطرة على السوق وفرض حالة احتكار أو شبه احتكار، تتيح له لاحقًا رفع الأسعار وتحقيق أرباح أعلى على حساب المستهلك والاقتصاد المحلي. كما يؤدي الإغراق إلى تشويه بنية الإنتاج الوطني؛ إذ تتراجع جدوى الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المتضررة، وتتقلص الحوافز لتوسيع المصانع أو تحديثها، وهو ما ينعكس سلبًا على العمالة المحلية من خلال تقليل فرص التوظيف أو توقف الإنتاج في بعض القطاعات الحيوية.

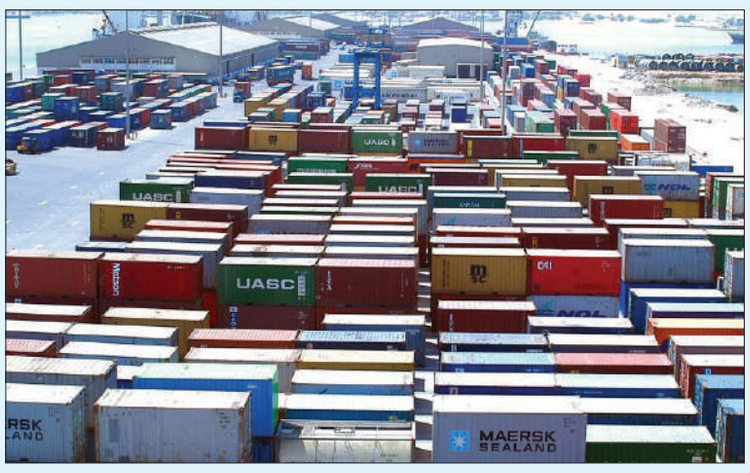

وعلى المستوى الاقتصادي العام، تقوم السياسات التجارية العادلة على مبدأ المنافسة الحرة المتكافئة دون تدخلات تشوه الأسعار، في حين يُعد الإغراق شكلاً من أشكال التمييز السعري غير العادل الذي يُخل بتوازن السوق ويقوض أسس التنمية الصناعية المستدامة. ويُخلّف الإغراق التجاري آثارًا سلبية مباشرة على المنتج المحلي العُماني؛ فيؤدي دخول سلع مغرقة بأسعار منخفضة إلى تقلص حصة المنتجات الوطنية في السوق، وتراجع الطلب عليها، وهو ما ينعكس في انخفاض المبيعات المحلية وتراجع القدرة على تصريف الإنتاج. وتؤكد تقارير اقتصادية أن هذا الأثر يكون أكثر وضوحًا في القطاعات الصناعية التي تعتمد على السوق المحلي كمصدر رئيسي للتصريف.

كما ينعكس الإغراق على أرباح الشركات الوطنية وقدرتها الاستثمارية؛ حيث تجد المنتجات المحلية صعوبة في منافسة الأسعار غير العادلة، ما يؤدي إلى تآكل هوامش الربح وتقليص الموارد المتاحة للتوسع أو تحديث خطوط الإنتاج. هذا الوضع يُضعف جاذبية القطاع الصناعي للاستثمار، سواء من المستثمرين المحليين أو الأجانب.

وتُعد الصناعات الوطنية الناشئة والصغيرة الأكثر تأثرًا بالإغراق، قد لا تمتلك القدرة المالية أو التشغيلية لتحمل خسائر طويلة الأمد، ويدفع بعض المصانع إلى تقليص الإنتاج أو إيقافه بالكامل، مع ما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية.

ويمتد أثر الإغراق ليشمل سوق العمل، إذ إن تراجع الإنتاج المحلي غالبًا ما يقود إلى تقليص فرص التوظيف، أو تسريح العمالة، إضافة إلى ضعف فرص التدريب والتأهيل وتطوير المهارات، ما ينعكس سلبًا على جهود بناء رأس المال البشري وتعزيز المحتوى المحلي في القطاع الصناعي.

قضايا الإغراق في عُمان

تواجه سلطنة عُمان بصفتها عضوًا في منظمة التجارة العالمية منذ عام ٢٠٠٠، تحديات متزايدة تتعلق بممارسات الإغراق في عدد من السلع المستوردة، الأمر الذي دفع الجهات المختصة إلى اتخاذ إجراءات قانونية لحماية الصناعة الوطنية من المنافسة غير العادلة. وفي هذا السياق، باشرت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إجراءات تحقيق في قضايا مكافحة الإغراق بعد تلقي شكاوى من مصانع محلية تضررت من واردات ذات منشأ صيني وهندي، من بينها أحواض الغسيل والمغاسل؛ حيث أظهرت المؤشرات الأولية بيع هذه المنتجات بأسعار متدنية أثرت سلبًا على المنتج المحلي وقدرته التنافسية.

كما اتخذت السلطنة خطوة أكثر حزمًا بفرض رسوم لمكافحة الإغراق على واردات بلاط السيراميك والبورسلان من الصين والهند اعتبارًا من ٢٩ مايو ٢٠٢٥، وذلك عقب تحقيقات فنية وقانونية استمرت لأكثر من عام، وأثبتت وجود ضرر مادي على الصناعة الوطنية، استنادًا إلى أحكام القانون الموحد لمكافحة الإغراق المعمول به في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في تأكيد على التزام عُمان بحماية اقتصادها الوطني ضمن الأطر القانونية الدولية.

ومؤخرا، أكدت الوزارة أن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الهند تتضمن آليات صارمة لمكافحة الإغراق والتدابير الوقائية؛ بما يحمي الصناعات الوطنية ويمنع أي ممارسات تجارية غير عادلة، إذ تتيح الشراكة للمنتجات العُمانية نفاذًا تفضيليًا إلى سوق يتجاوز ١,٤ مليار نسمة؛ ما يعزز الصادرات الوطنية ويقوي حضورها عالميًا، ويسهم في تعزيز مكانة سلطنة عُمان كمركز لوجستي وصناعي إقليمي وبوابة استراتيجية للأسواق الآسيوية.

وتعتمد سلطنة عُمان في مواجهة ممارسات الإغراق على إطار قانوني وتنظيمي واضح يستند إلى اللائحة التنفيذية للقانون الموحد لمكافحة الإغراق والدعم والزيادة في الواردات، وهو الإطار الذي يحدد الآليات الإجرائية لتقديم الشكاوى من قبل المنتجين المحليين، وشروط قبولها، وأساليب التحقيق الفني والاقتصادي، إضافة إلى التدابير المؤقتة والنهائية التي يمكن اتخاذها عند ثبوت وجود الإغراق والضرر.

ويهدف هذا النظام إلى تحقيق التوازن بين حماية الصناعة الوطنية والالتزام بقواعد التجارة الدولية، بما يضمن الشفافية والعدالة في التعامل مع الواردات المغرقة.

وفي السياق ذاته، تنفذ السلطنة التشريعات المعتمدة ضمن الاتفاق الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإغراق والتدابير الوقائية والدعم، والذي يوفر إطارًا خليجيًا مشتركًا للتعامل مع قضايا الإغراق التي تتجاوز حدود دولة واحدة. ويعزز هذا الاتفاق التنسيق بين دول المجلس في التحقيقات وتبادل المعلومات وفرض الرسوم، بما يرفع كفاءة الحماية للصناعات الوطنية الخليجية ويحد من استغلال الأسواق الصغيرة أو المفتوحة.

الرُّؤيَة

www.alroya.om

الأحد ٧ من رجب ١٤٤٧ هـ الموافق ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٥م - العدد رقم ٤٢٥٥

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨- مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

عبدالله الخضوري

عندما لا تكون الأهداف الاستراتيجية - لأي عمل يُراد تنفيذه - واضحة لكل الأطراف لأي مرحلة انتقالية أو بنائية، سيتعرض الوعاء المساحي الميداني المعني والذي تُدار فيه العمليات للتخبط والشد والجذب بين الأطراف بسبب ذهاب وغياب البوصلة.

سلمان الفارسي

تلاحظ في ولاية مصيرة قيام عدد من القوارب التي تعمل بعمالة وافدة ممارسة التحويط لصيد الساردين، الأمر الذي يستدعي تعزيز الدور الرقابي بما يضمن الالتزام بالأنظمة ويُحافظ على استدامة الثروة السمكية ويصون حقوق الصيادين.

شاكر آل حمودة

سماحة النَّفس صفة كريمة تجعل المرء محترماً بين النَّاس والطيب في التعامل يفتح الأبواب للمودة والقبول أما التواضع فهو زينة العاقلين وسبيل رفعة العارفين، كل هذه الصفات الحميدة إذا اجتمعت في جوهر الإنسان ومخبره تعطر بها في فعله ومظهره وهو دليل على نبل أخلاقه وعمق فهمه للحياة.

إسرائيل تُشعل فتيل النار في القرن الإفريقي

نتنياهو يعترف بـ«أرض الصومال» لإحكام مؤامرة تهجير الفلسطينيين

- رئيس أرض الصومال الانفصالية يشكر إسرائيل على «القرار الشجاع»
- تخوفات دولية من تبعات الخطوة الإسرائيلية بزعزعة أمن المنطقة
- الإعلام الإسرائيلي: الاعتراف بأرض الصومال مُقابل استيعاب سكان غزة
- مقديشو ترفض انتهاك سيادتها وتدعو إلى اجتماع عربي طارئ
- الخارجية الفلسطينية تحذر من تهديد الأمن الإقليمي والعربي والإفريقي
- تنديد عربي واسع لقرار نتنياهو مع التأكيد على وحدة الأراضي الصومالية
- «حماس»: نرفض مُخططات الاحتلال لتهجير الفلسطينيين

الرؤية- غرفة الأخبار

في الشهور الأولى من العام الجاري ٢٠٢٥، أفادت وسائل إعلام إسرائيلية بأنَّ «أرض الصومال الانفصالية» لا تُمانع في استيعاب أهالي قطاع غزة لديها شريطة الاعتراف بها، ليُثير القرار الأخير لرئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بالاعتراف باستقلال أرض الصومال كجمهورية مُستقلة، أثار تخوفات إقليمية ودولية من أن يتبع هذه الخطوة بدء عملية التهجير.

وأفادت القناة ١٤ الإسرائيلية بأنَّ اعتراف إسرائيل بأرض الصومال جاء مقابل استيعاب سكان غزة.

وأرض الصومال كيان انفصالي عن الصومال، منذ أكثر من ٣٠ عامًا، لكن حكومات العالم لا تعترف بها كدولة مُستقلة. وتعتبر الصومال أرض الصومال جزءًا من أراضيها.

وأعرب رئيس ما يعرف بـ«جمهورية أرض الصومال» عبد الرحمن محمد عبد الله عن «تقديره العميق» لإسرائيل لما وصفه بالقرار الشجاع في الاعتراف بجمهورية أرض الصومال، مؤكداً أنَّ الخطوة تسهم في تعزيز السلام الإقليمي والدولي.

وفي المقابل، قالت الرئاسة الصومالية، السبت، إن الرئيس حسن شيخ محمود يجري مشاورات دبلوماسية مكثفة مع عدد من قادة دول شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، رفضاً لما وصفه بانتهاك سيادة البلاد، بعد إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الاعتراف بأرض الصومال جمهورية مستقلة.

كما دعت الصومال إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس جامعة الدول العربية لبحث تداعيات الاعتراف الإسرائيلي ورفض الخطوة.

وأوضحت الرئاسة الصومالية -في بيان- أن الحكومة ماضية في تحرك دبلوماسي واسع على المستويين، الإقليمي والدولي، لحماية سيادة الصومال، مؤكدة أنَّ القادة الإقليميين عبروا عن موقف موحد داعم لوحدة الصومال وسيادته وسلامة أراضيه.

حذرت الخارجية الفلسطينية من أن الاحتلال الإسرائيلي يهدف لزعزعة الأمن القومي العربي، وكشفت عن مخاوف من استخدام الإقليم كوجهة لـ«تهجير» الفلسطينيين من قطاع غزة.

ووصفت الخارجية الفلسطينية الخطوة الإسرائيلية بأنَّها تهديد مباشر للأمن الإقليمي والعربي ومحاولة لزعزعة استقرار الدول العربية والأفريقية.

ولقد أدانت العديد من الدول العربية من بينها مصر والسعودية وقطر والكويت والأردن والعراق، هذه الخطوة، كما شدَّد وزير الخارجية بدر عبد العاطي، في اتصالات هاتفية بنظرائه بعدة دول على الدعم الكامل لوحدة الأراضي الصومالية.

بدورها، أعلنت حركة حماس الفلسطينية، السبت، رفضها «بأشد العبارات إعلان الإدارة الانفصالية في «أرض الصومال» عن تبادل الاعتراف مع إسرائيل»، مُعتبرة إياه «سابقة خطيرة ومحاولة فاشلة لاكتساب شرعية زائفة من كيان محتل ومتورط في جرائم حرب وإبادة جماعية».

وأكدت الحركة، في بيان لها، أنها «ترفض تماما مخططات الاحتلال لتهجير الشعب الفلسطيني قسرًا، بما في ذلك استخدام «أرض الصومال» كوجهة بديلة لأهالي غزة».

وأوضحت «حماس»، أن «خطوة الاعتراف بإدارة انفصالية في الصومال، تعكس عمق العزلة الدولية، التي يعيشها الكيان الإسرائيلي بسبب جرائم الإبادة التي ارتكبها في قطاع غزة»، مشيرة إلى «ضرورة تعزيز هذه العزلة على كافة الأصعدة والعمل على محاسبة قادة الاحتلال على جرائمهم ضد الإنسانية».

تدعو إدارة الاشتراكات بجريدة الرؤية المؤسسات الحكومية والخاصة والأفراد إلى تجديد الاشتراكات للعام 2026.

رقم الحساب (033101092690019)
بنك مسقط - مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

علماً أن سعر الاشتراك السنوي للنسخة الواحدة هو 78,750 ر.ع شاملا الضريبة.

أرقام التواصل للاشتراكات
هاتف: 24652400 - فاكس: 24652404
البريد الإلكتروني: ibrahim@alroya.net

أو التواصل المباشر
إبراهيم الهادي مدير الاشتراكات: 99455185

alroyanewspaper www.alroya.om